

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة ٥٣

الثلاثاء، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)

هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، ينبغي للوفد، قدر الإمكان، تعليل تصويته مرة واحدة، أي إما في اللجنة وإما في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة. وكذلك فإن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي للوفد أن تدلي بها من مقاعدها.

قبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الثانية، أود أن أبلغ الممثلين أننا سنشرع في ذلك اتباع نفس الطريقة التي أثبتت في اللجنة.

معروض على الجمعية خمسة مشاريع مقررات أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٢٩ من تقريرها. وتبت الجمعية الآن في مشاريع المقررات الخمسة واحداً تلو الآخر. وبعد البت في جميع المقررات، ستكون أمام الممثلين فرصة أخرى لتعليل تصويتهم أو شرح مواقفهم.

ننتقل أولاً إلى مشروع المقرر الأول، المعنون "ترتيبات وتنظيم أعمال مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتريري (الدوحة،

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد وولف (جامايكا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٤٨ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والتحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

تقرير اللجنة الثانية (A/63/413)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): إذا لم يكن

هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الثانية المعروض على الجمعية اليوم؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لذلك تقتصر

البيانات على تعليقات التصويت. وقد تم توضيح مواقف الوفود بشأن توصيات اللجنة الثانية داخل اللجنة، وهي واردة في الوثائق الرسمية ذات الصلة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع المقرر الخامس معنون "اعتماد منظمات غير حكومية لدى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية من أجل استعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري (الدوحة، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)". اعتمدت اللجنة الثانية مشروع المقرر الخامس. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر الخامس (المقرر ٥١٣/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٨ من جدول الأعمال.

البند ١١٤ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ل) **التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي**

مشروع القرار (A/63/L.26)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية عقدت مناقشتها بشأن البند ١١٤ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية (أ) إلى (ش) في جلسيتها العامين ال ٣٦ و ال ٣٧، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا لعرض مشروع القرار A/63/L.26.

السيد مويندي (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لنا ميبيا، البلد الذي يتولى رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، أن تعرض على الجمعية مشروع القرار A/63/L.26 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي".

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨). اعتمدت اللجنة الثانية مشروع المقرر الأول. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟
اعتمد مشروع المقرر الأول (المقرر ٥٠٩/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع المقرر الثاني معنون "النظام الداخلي المؤقت لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري (الدوحة، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)". إن اللجنة الثانية اعتمدت مشروع المقرر الثاني. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر الثاني (المقرر ٥١٠/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع المقرر الثالث معنون "جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري (الدوحة، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)". اعتمدت اللجنة الثانية مشروع المقرر الثالث. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر الثالث (المقرر ٥١١/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع المقرر الرابع معنون "اعتماد المنظمات الحكومية الدولية لدى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري (الدوحة، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)". اعتمدت اللجنة الثانية مشروع المقرر الرابع. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر الرابع (المقرر ٥١٢/٦٣).

تبت الآن في مشروع القرار A/63/L.26. هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على اعتماد مشروع القرار A/63/L.26؟

اعتمد مشروع القرار A/63/L.26 (القرار ٦٣/٢٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): كان وفدي يود أن يثير نقطة فيما يتعلق بمشروع القرار A/63/L.26؛ وللأسف، إنكم لم تلاحظوا، سيدي، أنني كنت أطلب الكلمة وقتها.

وفي الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار - وهذه إضافة صغيرة من وجهة نظر البلدان النامية - كنا سنطلب إدراج عبارة "وبناء القدرات والتنمية" بعد عبارة "الحكم الديمقراطي".

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحتتم نظرها في البند الفرعي (١) من البند ١١٤ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نمضي إلى البند التالي من جدول الأعمال، أود أن أناشد الدول الأعضاء التي تعتزم تقديم مشاريع قرارات بشأن البنود الفرعية المتبقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

البند ١٠٢ من جدول الأعمال

الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام (A/63/300)

يُبرز مشروع القرار الدور الهام الذي تؤديه برلمانات العالم في الشؤون الدولية، فضلاً عن دورها في أعمال الأمم المتحدة. ويولى اهتمام خاص بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز السلم والأمن وحمايتهما، ومنع نشوب الصراع، والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، والحكم الصالح وتعزيز الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

من أجل تحسير الفجوة في تنفيذ مختلف مقررات الأمم المتحدة وقراراتها، وضمان إضفاء المزيد من الديمقراطية على منظومة الأمم المتحدة، من المهم الارتباط بشكل أوثق مع البرلمانات الوطنية ومع البرلمانيين من جميع أرجاء العالم. فهذا الارتباط سيوفر للبرلمانيين فهماً أفضل لأهمية ترجمة الالتزامات الدولية إلى تشريع وسياسة عامة وطنيين.

تود ناميبيا أن تناشد الدول الأعضاء التي لم تشترك بعد في تقديم مشروع القرار الهام هذا أن تفعل ذلك. ونأمل أن يُعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبتُّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/63/L.26. وأود أن أبلغ الجمعية العامة بأن البلدان التالية انضمت أيضاً إلى مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أرمينيا، أستراليا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، إندونيسيا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بنما، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، توغو، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، رواندا، سان مارينو، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، سويسرا، صربيا، غواتيمالا، غينيا، فنلندا، كرواتيا، كوستاريكا، الكويت، ليتوانيا، مالطة، المكسيك، موناكو، النمسا، نيكاراغوا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

”ومثل المبني تماما، فإن المؤسسات أيضا بحاجة ماسة إلى التجديد - وذلك هو المخطط العام الحقيقي. واليوم، نحن نضع على رؤوسنا قبعات صلبة ونحمل جرافات جديدة لامعة - وأنا مستعد لبدء التنفيذ. ونحن جميعا مستعدون لبدء التنفيذ. ونحن على استعداد لتحمل مسؤولياتنا وللاستفادة القصوى من فرصتنا التاريخية لإضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن.

”وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أعرب زعمائنا على تأييدهم، واقتبس:

”للإصلاح المبكر لمجلس الأمن بوصف ذلك عنصرا أساسيا في الجهد الشامل الذي نبذله لإصلاح الأمم المتحدة، وذلك بهدف جعله أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية، بما يعزز فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته“. (القرار ١/٦٠، الفقرة ١٥٣)

”وبذلك حدد زعمائنا بالفعل الهدف من إصلاح مجلس الأمن. وما لم يفعلوه، بالطبع، هو تحديد معنى ”الإصلاح المبكر“. ومع ذلك يمكن القول إنهم لم يعنوا أن يشهدوا بمر علينا مؤتمر قمة عالمي آخر بدون تغيير الوضع الراهن. ولذلك السبب علينا أن نمضي بشكل سريع في تحضير المطرقة والمسامير وإعادة بناء طاولة المجلس. والقرن الحادي والعشرون لا يتطلب طاولة على شكل الحدود، وإنما يتطلب طاولة دائرية، تتسع لمقاعد إضافية. وعلينا أن نغير موقفنا تغييرا كاملا، وتحقيق رؤية مؤسسي منظمنا بإنشاء مجلس يتمتع بالشرعية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): كما يعلم الأعضاء، ووفقا لأحكام الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وبموافقة مجلس الأمن، للأمين العام أن يخطر الجمعية العامة بالمسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين التي تكون محل نظر مجلس الأمن وكذلك يخطر بالمسائل التي فرغ المجلس من النظر فيها.

في هذا الصدد، معروض على الجمعية العامة مذكرة من الأمين العام أصدرت بوصفها الوثيقة A/63/300.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بهذه الوثيقة؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ١٠٢ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البندان ٩ و ١١١ من جدول الأعمال
تقرير مجلس الأمن (A/63/2)

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): سأتلو الآن البيان التالي بالنيابة عن رئيس الجمعية العامة:

”كما يعلم الأعضاء، بدأ صيف هذا العام التجديد التاريخي لمبنى الأمم المتحدة في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر. ويتسم المبني بوجود الأسبستوس وضعف الإضاءة والتهوية المعبية والسقوف المشققة وعدم كفاية الأمن والزينة العتيقة.

وروحاً معاً. وهذا ما يجعلني أضمن للفريق العامل المفتوح باب العضوية الفرصة للمساهمة في المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة بطريقة إيجابية، والمساعدة في تمهيد الطريق نحوها. ولا يزال هذا الجهد جارياً، مع اجتماعات في الأسبوع الماضي وأمس كليهما. ولتوسيع فرص النجاح، سأقدم قريباً خطة عمل للفريق العامل. والأهم من كل شيء هو أن الخطة ستتسم بالطموح: الطموح إلى عدم إضاعة دقيقة واحدة؛ والطموح إلى الإنجاز مبكراً، قبل الموعد النهائي في ١ شباط/فبراير إذا أمكن.

”مهما يحدث داخل الفريق العامل، ستبدأ المفاوضات الحكومية الدولية في موعد أقصاه ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩. لكنني أعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه يجب علينا أن نعمل بأقصى جهد ممكن لنستطيع بدء المفاوضات بأسرع ما يمكن.

”لكي ينجح هذا المشروع بأكمله، ينبغي احترام مبدأ خاص في رأيي: ينبغي لنا ألا نبدأ من الصفر. فعلى مر السنوات، نجح الأعضاء، العديد منهم شخصياً، في تمهيد الطريق نحو المفاوضات الحكومية الدولية، نجاحاً متوجاً بالمقرر ٥٥٧/٦٢. وبلاستناد إلى أساس راسخ، يمكننا أن نحقق الوعد. وإنني أتطلع إلى الاستماع إلى ملاحظات الأعضاء، ولا سيما بشأن خطط مساهمتهم، التي أوقن أنها ستكون بأقصى قدراتهم.

”ولكن طالما بقي المجلس بدون إصلاح، فعلياً أن نبذل المزيد من الجهد لنحمله مسؤولية أعماله. والجمعية العامة تمتلك هذه الفرصة اليوم، وقد شجعت الدول الأعضاء مسبقاً على استخدام

للعمل بالنيابة عن الدول الأعضاء، وفقاً للمادة ٢٤ من الميثاق.

”وبفضل الشجاعة الأدبية والحنكة الدبلوماسية للعديد من الرجال والنساء العظماء، والعديد منهم موجودون في هذه الغرفة، نحن في موقف ممتاز يمكننا من إجراء التغيير.

”في الأيام الأخيرة من الدورة الثانية والستين، قرر الأعضاء اتخاذ خطوة حاسمة نحو إصلاح مجلس الأمن بإطلاق مفاوضات حكومية دولية أثناء الدورة الثالثة والستين. وتشكل الاستفادة القصوى من هذا الإنجاز ركناً أساسياً لأية رئاسة لاحقة للجمعية العامة. لكن ذلك يلقي مسؤولية خاصة على رئاسة انتقالية مثل رئاستي - رئاسة تقوم على حتمية أمم متحدة أكثر ديمقراطية، حيث لكل بلد أهميته. ويمكن للأعضاء أن يعولوا عليّ وعلى السفير تانين أيضاً، الذي حظي تعيينه بصفة نائب رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ورئيس المفاوضات الحكومية الدولية بمباركة شاملة. فيمكن للأعضاء أن يتقوا بأننا سنفعل كل ما نستطيع.

”إن أمام كل فرد منا فرصة لكي يكسب. ولا يمكن لمجلس أمن مرّ عليه الزمن وانقطع عن التواصل أن يصون السلم والأمن. فلا تدعوا، إذن، جهدنا الإصلاحي يستنفد الوقت. إذ لا يمكن لمجلس أفضل أن ينتظر حتى الغد، إذا أردنا أن يكون لنا غد أفضل.

”ها نحن هنا اليوم، متأهبون للتقدم. ومنطلق التقدم هو المقرر ٥٥٧/٦٢. وهذا المقرر قاعدة تحت أقدامنا، وكما أكدّت بشكل رسمي وغير رسمي على السواء، فإنني أنوي تنفيذه نصاً

من الداخل أيضا. والتغيير الداخلي أصعب بكثير من التغيير الخارجي. والفرق بينهما يشبه الفرق بين عملية القلب المفتوح وعملية التجميل: فعملية القلب المفتوح تتطلب شق الصدر. وبعبارة أخرى، فإننا نواجه مقاومة شديدة، ولكن يمكننا أن نتوقع عائدات أكبر: هيئة عالمية بعمر جديد.

أعطي الكلمة الآن لرئيس مجلس الأمن، سعادة السيد خورخي أوربينا، لعرض تقرير المجلس.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):

بالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الأمن، أود أن أهنئ الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه رئيساً للجمعية العامة. ومن المأمول، في ظل قيادته، وبفضل خبرته، أن نتمكن من زيادة وتعزيز التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

بصفتي رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/

نوفمبر، يشرفني أن أقدم التقرير السنوي للمجلس، الوارد في الوثيقة A/63/2 إلى الجمعية العامة. وقبل الانتقال إلى التقرير، أود، بالنيابة عن المجلس، أن أشكر وفد فييت نام على جهوده في إعداد هذا التقرير وإتمامه. وننوه بشكل خاص بمبادرته إلى عقد جلسة غير رسمية مع جميع أعضاء المجلس لمناقشة أفضل السبل لإعداد التقرير، لجعله أكثر تحليلاً وتوازناً وموضوعية.

إن تعقد الوضع الدولي وطابعه المتعدد الأبعاد على

مدى السنوات الخمس الأخيرة أدت إلى زيادة مطردة في الطلب على أنشطة الأمم المتحدة في مجالات منع الصراعات، والوساطة والحل، فضلا عن أنشطة حفظ السلام وبناء السلام. وعلى هذه الخلفية، واجه مجلس الأمن مسؤوليات متزايدة التعقيد في تنفيذ ولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

هذه المناقشة للاستفادة من تلك الفرصة بشكل خاص. ومعرض علينا تقرير مجلس الأمن. وهو عرض واقعي لأعمال المجلس أثناء الفترة التي انقضت للتو: ٢١٩ جلسة رسمية، و ٥٨ قراراً و ٥٠ بياناً رئاسياً. والتقرير حافل. تمثل هذه الحقائق والأرقام بشأن جهود المجلس لتنفيذ ولايته في صون السلم والأمن الدوليين.

”مع نهاية مناقشة السنة الماضية، أبدى

الرئيس كريم الملاحظات التالية:

’... أعرب عن بعض أوجه القلق البالغ إزاء التقرير في حد ذاته، لا سيما عدم قيامه بتقييم شامل لمختلف مداورات المجلس... شدد العديد من المشاركين في المناقشة على أهمية توخي التقرير في المستقبل قدراً أكبر من التحليل والموضوعية.’ (A/62/PV.51،

ص ١٨)

”لدي أمل صادق بالألّا يُعيقنا ذلك

في مناقشتنا اليوم، سواء في حوارنا مع المجلس أو في تقييم عمله. وإذا كان التقرير يفتقر حقاً إلى التقييم والتحليل، فينبغي للجمعية أن تجري تقييمها وتحليلها الخاصين بها. ولا يُتوقع أقل من ذلك من جمعية عامة تريد أن تثبت وجودها في إطار الأمم المتحدة - جمعية تُشرك المجلس حقاً فيما تقوم هي بالتحدّد الذاتي.

”يلي إصلاح مجلس الأمن هذه النهضة

للجمعية العامة التي تشكل عنصراً أساسياً آخر من عناصر الخطة الشاملة التي ذكرتها في مستهل بياني: والتي لا تقتصر على الهيكلة المادية للأمم المتحدة، وإنما تشمل مؤسساتها أيضاً؛ ليس من الخارج ولكن

إنجازات المجلس والحالات والظروف التي لم يتمكن فيها من اتخاذ إجراءات. وفي جميع الحالات، سعينا لعكس الآراء العامة التي أعرب عنها أعضاء المجلس.

وفيما يتعلق بالتطورات التي حصلت في الصراعات والتراعات في أفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط والبلقان، تفصل مقدمة التقرير بشأن الإحاطات الإعلامية المنتظمة التي تقدمها الأمانة العامة ومدخلات البلدان والأطراف المعنية واتصالات المجلس بالبلدان المساهمة بقوات ومداولات المتابعة والإجراءات التي يتخذها المجلس بغية الاستجابة للحالات قيد الاستعراض.

إن جزءاً كبيراً من التقرير مكرس للمسائل العامة التي تتراوح من الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحماية المدنيين في الصراع المسلح، والأطفال والصراع المسلح، والنساء والسلام والأمن، إلى أعمال الأجهزة الفرعية للمجلس، مثل لجان الجزاءات، والفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى والفريق العامل الجامع المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أبرز على نحو مناسب التنسيق والتعاون مع الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، فضلاً عن الدور المتطور للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ومتن التقرير بشكل على نحو أساسي جميعاً للوثائق التي نظر فيها المجلس أو أصدرها. وتشمل هذه الوثائق سرداً مفصلاً للجلسات التي عقدها المجلس ونتائج تلك الجلسات عندما تسفر عنها نتائج والوثائق التي كانت أساساً للجلسات. كما يفصل قائمة للمسائل التي استرعى إليها اهتمام المجلس ولكنها لم تناقش في جلسات المجلس خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

وأود أن أشير إلى أن شكل التقرير المعروض الآن على الجمعية العامة يتطابق مع الأحكام الواردة في المذكرة

وللتعبير بشكل أفضل عما حدث من توسيع لدور المجلس ونشاطه في ظل ظروف صعبة، ينبغي أن تكون جودة التقرير السنوي الذي يقدم اليوم إلى الجمعية العامة أكثر استيعاباً في جميع الجوانب. ونحن نرى أن التحسينات التدريجية ليس من شأنها أن تؤدي فقط إلى تحسين فهم وإسهام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عموماً والأطراف ذات الصلة الأخرى المهتمة بالعمل الذي ينجزه المجلس، بل يمكنها أيضاً تعزيز سلطة المجلس وكفاءته بينما يضطلع بولايته.

ويسعدني خصوصاً أن أبلغ الجمعية بأن المجلس يولي اهتماماً خاصاً للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس. وما زال هناك مجال لإجراء تحسينات هنا، وعلينا القيام بذلك بغية تعزيز قضية الشفافية والوصول إلى المجلس وإخضاعه للمساءلة. ومع ذلك، في بعض المناسبات، يكون التوصل إلى اتفاقات أحياناً أسهل من شرح الكيفية التي تم التوصل بها إلى هذه الاتفاقات فعلاً. وبالتالي سيكون من الحكمة النظر المعمق في المدى الذي نتوقه وينبغي أن نتوقه من تقرير مجلس الأمن فيما يتعلق بالقدرات التحليلية للتقرير.

إن التقرير يغطي أعمال المجلس خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وخلال هذه الفترة، اتخذ المجلس ٥٨ قراراً وأصدر ٥٠ بياناً رئاسياً. وعقد المجلس ٢١٩ جلسة رسمية، كانت ١٩١ منها جلسات علنية. وإضافة إلى ذلك، عقد المجلس ١٨ اجتماعاً مع البلدان المساهمة بقوات. كما عقد المجلس ١٧٧ جلسة مشاورات سرية.

وترد في مقدمة التقرير التي أعدناها نظرات معمقة في الطريقة التي عالج بها المجلس مجموعة واسعة من المسائل خلال عام آخر من أعماله المكثفة، مما يبرز على السواء

ونعتقد أننا، بالرغم من المساعي التي بذلت والرغبة في أن تدرج في مقدمة التقرير إنجازات المجلس والحالات والظروف التي لم يتمكن فيها المجلس من التصرف على السواء، نتفق مع التقييم الذي أجراه المجلس نفسه والذي مفاده أنه ينبغي زيادة تحسين التقرير ونوعيته. ونود أن نتبع الممارسة الجيدة التي نفذتها فينت نام لعقد مشاورات بشأن التقرير السنوي مع الأعضاء عموماً، ونحن نشير بصورة خاصة إلى الجلسة التي عقدت لتقديم معلومات بشأن التحضير للتقرير في نهاية فترة رئاسة فينت نام للمجلس. نحث الدول التي ستوكل إليها هذه المهمة في المستقبل على مواصلة التحسين الذي أجراه وفد فينت نام.

يجب أن نعترف بأن التقرير الذي قدمه المجلس للتو، لا يزال محدوداً، ووصفياً في نهجه كما نراه. إنه لا يكشف حجاب الغموض الذي يكتنف أعمال المجلس في أغلبية الحالات.

أود أن أشدد على أنه من المهم والملائم أن يقيّم التقرير امتثال أو عدم امتثال مجلس الأمن لولاياته بموجب الميثاق. وبالتحديد، أود أن أبرز عدم الامتثال المتكرر من جانب المجلس لولاية أساسية كتلك الواردة في المادة ٢٦، حيث ستتاح لنا الفرصة لنرى ذلك أثناء المناقشة في المجلس غداً. فمن بين جميع مواد الميثاق، بما فيها المادة ٣٢ المتعلقة بالمجلس مباشرة، ظلت المادة ٢٦ على مر السنين تتسم بسمة خاصة إلا أنها بقيت رسالةً مميّنة.

مع أنه يجب على مجلس الأمن أن يعالج الحالات التي تشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، فقد بقي صامتا بسبب عدم قدرته على ممارسة سلطاته الإلزامية بموجب المادة ٢٦ في مجال مراقبة الأسلحة والحد منها. ويعود عدم الامتثال المتكرر هذا، طوال سنوات عديدة، إلى ولاية تستقر عميقاً في قلب المنظمة، وهو يمثل، في اعتقادنا، تهرباً من أداء الواجب. والتقرير السنوي الحالي، شأنه شأن التقارير

التي قدمها الرئيس إلى مجلس الأمن والمؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/507)، لضمان أن يثبت التقرير أنه أكثر إفادة.

وفي الختام، بالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الأمن، أشكر الجمعية العامة على إتاحة هذه الفرصة لإبلاغ أعضائها بالأنشطة التي اضطلع بها المجلس خلال العام الماضي. كما أشكر، بالنيابة عن المجلس، الأمين العام وموظفي الأمانة العامة على أعمالهم ودعمهم القيم للغاية لتطوير أنشطة المجلس وعلى إتقانهم المهني في الاضطلاع بمسؤولياتهم التي مكنت المجلس من الاضطلاع بولايته.

وأود أن أدلي ببعض التعليقات بصفتي الممثل الدائم لكوستاريكا.

في السجلات الحديثة لتاريخ الجمعية، أعتقد أنه لا توجد أي سابقة لأن يدلي وفد، وهو يتكلم بصفته رئيس مجلس الأمن لعرض تقرير المجلس للجمعية، ببيان لاحق بصفته الوطنية. ونحن نرى أننا، بالقيام بذلك العمل، نفعل شيئاً جديداً في سياق بحثنا عن تحسين أساليب عمل المجلس. ونود أن نكون ابتكاريين بطريقة يمكن أن تحول ما ظل دائماً ممارسة روتينية إلى شيء مضموناً. ونثق بأننا، بهذه الطريقة، يمكن أن نقدم إسهاماً في تحليل أعمال المجلس في الفترة قيد الاستعراض.

وبالنسبة لكوستاريكا، وهي عضو دائم في الجمعية العامة، ينبغي ألا يكون تقديم التقرير السنوي للمجلس إلى الجمعية العامة مجرد ممارسة للخطابة، وينبغي ألا يصبح مجرد بيان للحقائق. ويتطلب النظر الفعلي في التقرير اتخاذ نهج تحليلي ونقدي نحو أعمال المجلس في الفترة قيد الاستعراض، مراعاة لولاية المجلس وعلاقته العضوية بالجمعية وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ما انفكت كوستاريكا حريصة على السعي إلى التنفيذ الصحيح للأحكام الواردة في المادتين ٣١ و ٣٢ في ما يتعلق بمشاركة أعضاء الجمعية العامة في مناقشات مجلس الأمن، حين تكون مصالح أولئك الأعضاء عرضة للتأثر، أو حين يكونون أطرافاً في نزاع ينظر فيه المجلس. وقد شدّدنا في تلك الصلة على أن نتكلم بعد الدول المشاركة عملاً بالمادتين ٣١ و ٣٢، بدل أن نتكلم قبلها، كما هو معتاد. لا نجد منطقاً في اتخاذ موقف، ثم نصغي إلى كل المعلومات والمواقف التي يرى أولئك المتأثرون مباشرة ضرورة مشارقتها مع المجلس.

مع أن تقرير المجلس لا يستطيع تقييم تنفيذ المادتين ٣١ و ٣٢، فإننا نهنئ وفد بلجيكا على توليفه المعلومات التي مكّنتنا من رؤية تحسين واضح في ذلك المجال. ووفقاً لتلك المعلومات، تكلم أعضاء المجلس قبل الدول المدعوة في ٣، ٤٨ في المائة من الجلسات التي عُقدت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٧٣ في المائة في عام ٢٠٠٧، ثم هبطت إلى ٢٦,٥ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. ونأمل أن يتم الحفاظ على هذا الرقم المتقلب عند النسبة الدنيا الأخيرة، أو حتى خفضها أكثر، بمساعدة جميع أعضاء المجلس.

في هذا الصدد، نرى أيضاً أنه من الملائم تقييم تطبيق المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، التي تنص على أن "يجتمع مجلس الأمن في جلسات علنية، ما لم يقرر خلاف ذلك". ومرة أخرى، نبني موقفنا على أساس المعلومات التي ولّفها الوفد البلجيكي، والتي تشير إلى أنه بينما اجتمع المجلس في مشاورات خاصة بنسبة ٤٤ في المائة من الوقت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، فإن هذه النسبة ارتفعت قليلاً إلى ٤٥,٥ في المائة عام ٢٠٠٧، لتنخفض لاحقاً إلى ٤١,٤ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. ومع أننا نعلم أنه لا يمكن إجراء جميع مداورات

السابقة، لا يشير بأي شكل من الأشكال إلى حقيقة كون المجلس غير راغب في تنفيذ ولاية سارية المفعول، أو أنه غير قادر على تنفيذها، وهي لا تزال غير منفذة بموجب المادة ٢٦ من الميثاق.

فيما لا يقوم المجلس بتنفيذ المادة ٢٦، فإن دولاً مختلفة ترفض القبول بالواجبات المنبثقة عن قرارات المجلس التي لا تمثل للمادة ٢٥. وقد يبدو أننا، في عدد من الحالات، وبسبب صعوبات المجلس في ضمان الامتثال لقراراته، نشهد تعديل - وبالتالي تقويض - المادة ٢٥، حيث وافقت جميع الدول على قبول قرارات المجلس وتنفيذها. وهذا ما يثير القلق بشكل خاص، لأنه يتضمن التزامات منبثقة عن قرارات اتخذت في إطار الفصل السابع. وبما أن الامتثال للمادة ٢٥ مرتبط مباشرة بفعالية المجلس، فتلك مسألة ينبغي تحليلها تحليلاً عميقاً في التقرير السنوي.

هناك ولاية أخرى للميثاق يغلب عليها الطابع الإجرائي، لكنها تتعلق بتقديم تقارير خاصة بمقتضى المادتين ١٥ و ٢٤ - وهما مادتان يبدو أنهما أصبحتا مهملتين. ففي هذه المنظمة، حيث تنتشر التقارير حول المواضيع الأكثر تنوعاً، لم نستطع إضفاء المنهجية على تقديم التقارير الخاصة عن المسائل المتعلقة بجدول أعمال المجلس، التي تتطلب هذا النوع من المعالجة. ونعتقد أنه في حالات كذلك التي تشمل فرض جزاءات أو تدابير قسرية أخرى، أو اتخاذ تدابير للتنفيذ العام بمقتضى الفصل السابع - أو حتى في الحالات التي لا يستطيع المجلس أن يحقق فيها توافق الآراء اللازم، أو عندما يكون هناك خطر استخدام حق النقض قائماً - سيكون من الملائم تقديم تقارير خاصة. وفي رأينا أنه أثناء الفترة قيد الاستعراض، اقتضت حالات مثل كوسوفو، وزمبابوي وبرنامج النفط مقابل الغذاء، وغيرها، تقديم تقارير خاصة إلى الجمعية.

مذكرة نطلب فيها من المجلس التنسيق مع الأمين العام بغية كفاءة تنفيذ اختتام برنامج النفط مقابل الغذاء بكل الحكمة الواجبة من أجل تجنب توجيه انتقاد جديد إلى الأمم المتحدة. وكان ذلك هو الدافع الوحيد الذي وجه إجراء اتنا. وبعد ذلك بوقت قصير، وجهنا مذكرة أخرى إلى الأمين العام نطلب فيها معلومات عن الشركات والأشخاص الذين لديهم فواتير معلقة بغية مقارنة هذه القوائم مع مرافق تقرير فولكر. وما زلنا في انتظار رد على ذلك الطلب.

وأخيراً، نحن نود، بوصفنا عضواً منتخباً في مجلس الأمن، أن نتحمل الالتزام باسترعاء انتباه المجلس إلى تلك التحسينات والاقتراحات التي توصي بها الجمعية على أساس نظرها في التقرير السنوي للمجلس. وأود أن أعرب عن شكري على الدعم الذي تلقيناه وأن أؤكد مجدداً على استعدادنا لتزويد الجمعية بالمعلومات المتوفرة لدينا عن أعمال المجلس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد باغودو هيرسي، وزير الدولة للشؤون الخارجية في نيجيريا.

السيد هيرسي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفدي، يشرفني أن أعرب عن امتناننا للسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على عقد هذه الجلسة للجمعية العامة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، عملاً بالقرار الذي اتخذته زعمائنا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وظلت نيجيريا ترى على الدوام أن إصلاح الأمم المتحدة لن يكون كاملاً بدون الإصلاح الأساسي لمجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وتشكيل المجلس ليعكس الوقائع العالمية الحالية، وبالتالي مما يمكن المجلس من زيادة مكانته

المجلس في جلسات علنية، نعتقد أن المشاورات الخاصة ينبغي أن تكون الاستثناء وليس القاعدة.

لقد سعت كوستاريكا إلى توسيع تطبيق المادة ٤٨ على أساس مبدأ إضفاء العلنية على برنامج عمل رئاسة المجلس. ونعرب عن تقديرنا للدعم الذي تلقيناه من خلال تنفيذ ذلك التدبير من جانب سائر الأعضاء المنتخبين، ولا سيما بنما وجنوب أفريقيا. ويحدونا الأمل في أن يسعى لتدعيم السابقة من يتولون رئاسة المجلس لاحقاً، من خلال تنفيذ هذا المبدأ بشأن إعلان برنامج عمل رئاسة المجلس.

وأود أن أشير بإيجاز إلى مسألة العراق. ونود أن نشرح للجمعية موقفنا فيما يتعلق ببرنامج النفط مقابل الغذاء، نظراً لأن أغلبية الجمعية تعارض البرنامج وهو لم يعكس بصورة واضحة في التقرير. وكوستاريكا لا تعارض إغلاق البرنامج، ولكننا نعتقد أنه ينبغي اتباع القواعد المرعية في معالجة خطابات الاعتماد المعلقة من أجل السداد، أي ينبغي تقديم الوثائق التي تشهد على أن بغداد تلقت حقاً الخدمات أو المنتجات.

ونحن لا نرغب في تكرار الأخطاء التي ارتكبتها في الماضي للجنة المنشأة عملاً بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠). وقد عطّلت كوستاريكا إجراء عدم الاعتراض الذي جرت من خلاله محاولة لإنهاء البرنامج بدون طلب الوثائق ذات الصلة. ونرى أن ذلك الاحتتام المستتر للبرنامج أمر غير مقبول، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الإخفاقات التي وردت في تقرير فولكر فيما يتعلق بالتغيرات في الأسعار والخدمات. وهو الأمر غير المقبول أيضاً في ضوء حقيقة أن العديد من الشركات التي ما زالت لديها مدفوعات معلقة تم التشكيك فيها صراحة في ذلك التقرير.

ونظراً لهذه الشكوك، قررت كوستاريكا الإبقاء على تعطيل إجراء عدم الاعتراض. وفي آب/أغسطس، وزعنا

ويوجد أيضا مَنْ يرى أنه ينبغي للدول الأعضاء في هذه المنظمة أن تكون راضية بمجرد ترقية أساليب عمل مجلس الأمن وأن هذا سيخدم العضوية الواسعة بصورة أفضل. وبالرغم من أن النتائج الكاملة لذلك الموقف بالنسبة للإصلاح الشامل للأمم المتحدة ظلت موضوعا للمناقشات في المشاورات غير الرسمية في الماضي، ترى نيجيريا أن من الضروري أن تكرر أن هذا النهج لن يعالج المسألة الأساسية لعدم الإنصاف التي يمثلها المجلس بتشكيله الحالي.

إن نيجيريا تؤمن إيمانا قويا بأنه ينبغي، في متابعة أهداف إصلاح مجلس الأمن، معالجة التطلعات المشروعة لأفريقيا، نظرا لأن أفريقيا هي المنطقة الوحيدة بدون تمثيل في فئة العضوية الدائمة لمجلس الأمن، بالرغم من أن ٦٠ في المائة من المسائل التي يتناولها المجلس تتصل بالقارة. ولذلك نقف مع الدول الأعضاء التي تراعي مبادراتها بصورة جريئة وجوهرية المصالح الأولية لأفريقيا وشواغلها بشأن إصلاح مجلس الأمن. وتعتقد نيجيريا أيضا أنه ينبغي للعضوية الدائمة في المجلس أن تعكس التنوع الثقافي والجغرافي.

أخيرا، فإن نيجيريا تشعر بالارتياح لاتخاذ المقرر ٥٥٧/٦٢ بالإجماع، الذي قررت فيه الجمعية العامة أنه ينبغي بدء المفاوضات الحكومية الدولية في الجلسة العامة غير الرسمية للجمعية في موعد أقصاه ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ونفهم من هذا المقرر أنه ينبغي للفريق العامل المفتوح باب العضوية أن ينتهي من عمله، للتمكين ببدء المفاوضات الحكومية الدولية. ونرى أنه ينبغي للمقرر الذي سيتم التوصل إليه في نهاية المفاوضات أن يكون ديمقراطي الطابع، وأن يحترم توافق الآراء بوصفه أمراً مثاليا، على أن يشمل قرار الأغلبية إذا كان ذلك ضروريا. وينسجم هذا الأمر مع النظام الداخلي للجمعية العامة ومع المبادئ الديمقراطية. ولا يمكن للجمعية أن تؤخر هذه المسألة أكثر من ذلك.

ومصادقته وكفالة أن تحظى قراراته بتأييد واسع من المجتمع الدولي.

وما فتئ موقف أفريقيا إزاء إصلاح مجلس الأمن مفصّل بصورة جيدة في القرارات التي اتخذها رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في الدورتين العاديتين الخامسة والسادسة لجمعية الاتحاد الأفريقي التي عقدت مؤخرا في سرت، الجماهيرية العربية الليبية، في تموز/يوليه ٢٠٠٥ وفي الخرطوم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ونشعر بقوة أنه سيلحق الضرر بالأمم المتحدة إذا واصلت الدول الأعضاء المراوغة بشأن هذه المسألة الحيوية.

وبينما تحترم نيجيريا آراء الدول الأعضاء التي تصر على ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء قبل اتخاذ قرار بشأن إطار الإصلاح وطرائقه، فإننا نعترف بشكل ماثل بأنه، من أجل تحقيق أكبر مصالح شعوبنا المعنية، ينبغي ألا يمنع السعي إلى توافق الآراء اتخاذ القرارات الهامة والحاسمة. ولذلك فإن الأمر الأساسي من أجل مصلحة منظمنا ومستقبلها أن نبذل كل الجهود لكفالة الاختتام العاجل والناجح لعملية الإصلاح.

وقد يستلزم هذا الأمر قدرا من المرونة، ولكن المرونة المستنيرة بالرأي المشترك، ومفاده أن إصلاح المجلس بجميع جوانبه قد تأخر لفترة طويلة. وإذا مضينا في هذا الطريق، فإن نيجيريا على اقتناع بأننا، في الأجل المتوسط، سنحقق ذلك الهدف وبذلك لا نبعث آمال البشرية وثقتها بالأمم المتحدة فحسب، بل أيضا نثبت خطأ بعض المنتقدين بشدة للمنظمة، الذين يجادلون بصورة خاطئة بأن الدول الأعضاء بصورة انفرادية وجماعية لا يمكنها الارتقاء إلى مستوى تحديات تعددية الأطراف الحقيقية. ولذلك نوجّه من هذه القاعة المهيبه رسالة واضحة بعزمنا المشترك على ألا نضيع فرصة أخرى لمعالجة هذه المسألة بصورة نهائية.

لقد أظهرت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥ عزم قادة العالم على إصلاح عدة مجالات في هيكلية الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. وقد قالت الدول الأعضاء آنذاك أنه يجب أن تكون هناك عملية استعراض ثابتة، وإصلاح وتحديد للمنظمة، بحيث يمكنها أن تبقى ذات صلة بالمنافسة الدولي المتغير باستمرار. وأدى ذلك إلى إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، وتنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى عدد من المبادرات التنظيمية في مجال الإدارة. لكنه من المحبط جدا للجماعة الكاربيبية أن يظل يراوغنا إصلاح مجلس الأمن، الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة، والمسؤول بشكل أساسي عن تحقيق السلم والأمن العالميين، لأن قادة العالم قالوا في القمة العالمية عام ٢٠٠٥ أن الإصلاح المبكر لمجلس الأمن يشكل "عنصراً أساسياً في الجهد الشامل الذي نبذله لإصلاح الأمم المتحدة، وذلك بهدف جعله أوسع تمثيلاً وأكثر كفاءة وشفافية". (القرار ١/٦٠، الفقرة ١٥٣).

على الرغم من تزايد عضوية الأمم المتحدة نحو أربعة أضعاف، فقد ظل حجم مجلس الأمن وتركيبته بدون تغيير تقريباً منذ إنشائه، باستثناء تغيير في حجم عضوية الأعضاء غير الدائمين عام ١٩٦٥. وهكذا، فإنه بعد مرور ٦٠ عاماً على تأسيس الأمم المتحدة، لم تعد تركيبة مجلس الأمن تعكس الوقائع السياسية الراهنة.

إننا نشيد بجهود رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، وجهود أعضاء فريقه المتخصص، على العمل الذي قاموا به في السنة الماضية بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن. فقد تركّزت تلك الجهود على تحديد العناصر القابلة للتفاوض، والتي يمكن أن تشكل أساساً لمفاوضات حكومية دولية. وأجرى الفريق المتخصص مشاورات مكثفة بهدف تحديد تلك العناصر، وإيرادها في تقريره. ونعتقد أن المشاورات وفرت حتى الآن مرجعيات مفيدة وأفكاراً هامة

السيد هاكيت (بربادوس) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاربيبية، والتي هي أعضاء في الأمم المتحدة أيضاً، بشأن البند ٩ من جدول الأعمال "تقرير مجلس الأمن" والبند ١١١ منه "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة".

أود في البداية أن أشكر السفير خورخي أوربين، الممثل الدائم لكوستاريكا والرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه التفصيلي لتقرير المجلس. والجماعة الكاربيبية تشيد بأعضاء المجلس على العمل الذي قاموا به أثناء الفترة قيد الاستعراض.

إن أعمال المجلس في السنة الماضية غطت عملياً جميع مناطق العالم، مع أن التركيز الأساسي بقي على أفريقيا. وتود الجماعة الكاربيبية أن تشكر أعضاء المجلس على جهودهم في السعي إلى إحلال السلام والاستقرار في جميع حالات الصراع في العالم. ونرحب بالاهتمام الذي أبداه المجلس بالحالة في هايتي، وبالدمع الذي تم تقديمه لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار هناك. وسيتيح تمديد ولاية البعثة فرصة إضافية للمجتمع الدولي لكي يواصل دعم القيادة السياسية والشعب في هايتي لإعادة بناء البلد والمضي قدماً نحو تنمية مستدامة.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشكر رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، معالي السيد سرجان كريم، على إعداد تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية عن إصلاح مجلس الأمن، المعروض علينا اليوم. ولا تزال الجماعة الكاربيبية تعتقد أن إصلاح مجلس الأمن لا بد أن يكون إحدى المسائل ذات الأولوية التي ينبغي أن تعالجها الدورة الحالية للجمعية العامة.

تكون هناك مناقشات مفتوحة لمجلس الأمن أكثر تواتراً، تسمح بمزيد من الشمولية والمشاركة للدول غير الأعضاء، لأن تلك المناقشات المفتوحة توفر، في اعتقادنا، رؤى وطنية وإقليمية يمكنها أن تساعد المجلس في التصدي بفعالية للأزمات والمسائل التي ينهك بها. كما نعتقد أنه ينبغي تقديم إحاطات إعلامية في المجلس لغير الأعضاء، بغية الحفاظ على إبلاغ جميع الوفود بأنشطة المجلس بشكل كامل.

ومما يثلج صدرنا أن هناك قبولاً أوسع لفكرة جعل مجلس الأمن مسؤولاً أمام الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، نطلب مجدداً أن تكون تقارير المجلس المقدمة إلى الجمعية العامة، شأنها شأن التقرير المقدم اليوم، أكثر موضوعية وتحليلاً، بحيث تشكل أساساً لمناقشة أكثر تفاعلاً وجدوى من جانب الجمعية عن أعمال مجلس الأمن.

سيطلب تحقيق النجاح في هذه المفاوضات الحكومية الدولية التزاماً قوياً من جانب الدول الأعضاء. وتعتقد الجماعة الكاربيبية أن المشاورات التي أُجريت في السنوات الـ ١٥ الماضية، ولا سيما في السنتين الأخيرتين، تقدم عناصر رئيسية يمكن أن تشكل أساساً لتلك المفاوضات الحكومية الدولية. ولذلك، ينبغي التمكن قريباً جداً من بدء المفاوضات الحكومية الدولية. وينبغي أن نسعى معاً لإصلاح مجلس الأمن مع توسيع عضويته بحيث تعكس بصورة أفضل وقائع العالم المعاصر، ويصبح جهازاً يملك مجموعة من أساليب العمل أضفي عليها الطابع الرسمي وتتسم بالوضوح والشفافية وتوفر إمكانية أكبر للدول غير الأعضاء للوصول إلى أعمال المجلس. ونؤمن بأن هذا سيجعل المجلس أوسع تمثيلاً، وبالتالي يزيد من شرعية المجلس، ويجعله هيئة أكثر فعالية واستجابة لآراء واحتياجات جميع الدول الأعضاء ويعزز قدرات المجلس للتصرف حينما تواجهه تهديدات للسلام والأمن.

يمكن أن تكون أساساً للمفاوضات الحكومية الدولية؛ ومع الولاية التي حددها مؤتمر قمة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥، ومن ثم مقرر الجمعية العامة ٥٧٧/٦٢، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، نعتقد أنه ينبغي البدء بالمفاوضات الحكومية الدولية بدون مزيد من الإبطاء.

حقاً، إن مسائل الأنماط والإطار للعملية الحكومية الدولية قد أُرسيت تماماً في رأينا، كما أُوجزت في المقرر ٥٥٧/٦٢. فإطار المفاوضات الحكومية الدولية هو المناقشة العامة غير الرسمية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع جميع القوانين والإجراءات المرعية للجمعية، والأنماط هي جميع المقارنات والاقترحات المقدمة من جانب الدول الأعضاء. وتظل بلدان الجماعة الكاربيبية مستعدة للمشاركة الكاملة في هذه المفاوضات، بهدف بلوغ نتيجة ناجحة مع نهاية هذه الدورة.

في هذا الصدد، يؤكد أعضاء الجماعة الكاربيبية مجدداً اعتقادهم بأنه ينبغي أن تكون هناك زيادة في عضوية مجلس الأمن بعد إصلاحه، في الفئتين الدائمة وغير الدائمة على السواء. كما نعتقد أنه ينبغي أن يأتي الأعضاء الدائمون الإضافيون من العالم النامي والعالم المتقدم النمو معاً، وأن تسمح ترتيبات زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين بتمثيل أوسع من الدول الصغيرة والدول الجزرية. وينبغي أن يقتصر استخدام حق النقض على الإجراءات المتخذة في إطار الفصل السابع من الميثاق، مع التحرك نحو إلغائه في النهاية. ونعتقد أيضاً أن وضع آلية استعراض ستكون أساسية بعد فترة معقولة من الوقت.

إن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن يقوم بشكل أساسي على إصلاح طرائق عمل المجلس. وهذا ما يجعل الجماعة الكاربيبية تشعر بالحاجة إلى المزيد من الشفافية والانفتاح في طرائق عمل المجلس. وبتحديد أكثر، نقترح أن

إن الأزمات العالمية التي نواجهها في الوقت الحاضر، مثل أزمة الطاقة وأزمة الغذاء والأزمة المالية وتغير المناخ، تزيد من ضرورة إجراء إصلاح عاجل وذي مغزى لمجلس الأمن وبطريقة شاملة تأخذ بعين الاعتبار تمثيل الوقائع الجغرافية السياسية للقرن الحادي والعشرين. والموقف الأفريقي، المبين تفصيلا في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت بشأن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، كرر عدة مرات في هذه الهيئة؛ ولا نعتزم تكراره مرة أخرى صباح هذا اليوم.

ومع ذلك، يكفي أن نشير إلى أن الموقف المشترك الأفريقي، على النحو المبين تفصيلا في توافق آراء إيزولويني، يدعو إلى تخصيص عدد لا يقل عن مقعدين، مع جميع اختصاصات وامتيازات العضوية الدائمة، بما في ذلك حق النقض (الفيتو)، وأيضا تخصيص خمسة مقاعد غير دائمة لأفريقيا. وبالرغم من أفريقيا تعارض حق النقض من حيث المبدأ، فإنها ترى أنه ما دام حق النقض قائما، ينبغي على سبيل العدالة المشتركة منحه لجميع الأعضاء الدائمين المحدد في مجلس الأمن.

والمقصود من هذا الموقف الأفريقي هو التأكيد القاطع على المطالب المشروعة لأفريقيا وكفالة التمثيل الكامل لها في جميع أجهزة اتخاذ القرار في الأمم المتحدة، وفي مجلس الأمن على وجه الخصوص.

وترحب المجموعة الأفريقية بقرار رئيس الجمعية العامة أن تبدأ المفاوضات الحكومية الدولية في الجلسة العامة غير الرسمية للجمعية العامة، وفقا لمقرر الجمعية ٥٧٧/٦٢. ونقدم دعمنا الكامل لمعالي الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان في هذا المسعى ولسعادة السيد زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، بصفته رئيس المفاوضات الحكومية الدولية بالنيابة عن رئيس الجمعية العامة. وأود مرة أخرى أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى أنه، في الفقرة ٣ من قرار الاتحاد الأفريقي الوارد في

السيد سوبورون (موريثيوس) (تكلم بالإنكليزية):
مرة أخرى، يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وأن أشيد برئيس الجمعية العامة على عقد جلسة اليوم لمناقشة تقرير مجلس الأمن، في إطار البند ٩ من جدول الأعمال، وللنظر في مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس، في إطار البند ١١١ من جدول الأعمال. كما أود من البداية ذاتها أن أشكر سعادة السيد حورخي أورينا، الممثل الدائم لكوستاريكا ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على تقديمه تقرير مجلس الأمن (A/63/2). وفضلا عن ذلك، تؤيد المجموعة الأفريقية البيان الذي سيدي به ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وتقدر المجموعة الأفريقية جهود مجلس الأمن في حفظ السلام وبناء السلام وصون السلام والأمن في حالات الصراع، وخاصة في أفريقيا. ومع ذلك، يلاحظ مرة أخرى أن تقرير المجلس يشكل بيانا للحوادث بتسلسل تاريخي أكثر مما هو تقرير تحليلي يمكنه أن يوفر فرصة للدول الأعضاء لتقييم أوجه قوة المجلس وإخفاقاته في حالات الصراع. وعلاوة على ذلك، من المؤكد أن المجموعة تشارك الداعي المتزايد للقلق حيال التعدي التدريجي لمجلس الأمن على سلطات الجمعية العامة وولايتها. وفي هذا السياق، من الضروري أن تنفذ بدون المزيد من التأخير القرارات ١٩٣/٥١ و ١٢٦/٥٨ و ٣١٣/٥٩، الرامية إلى تسهيل إخضاع مجلس الأمن للمساءلة أمام الجمعية العامة. وفضلا عن ذلك، فإن النظام الداخلي للمجلس، الذي ما زال نظاما مؤقتا بعد ستة عقود، بحاجة عاجلة إلى إضفاء الطابع الرسمي عليه. وإضافة إلى ذلك، لا يمكن للتعاون الأوثق بين رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلا أن يشر بالخير بالنسبة للمنظمة.

الآراء التي أعرب عنها الأعضاء خلال النظر في بنود جدول الأعمال المعروضة على المجلس.

ونرحب بالخطوة الإيجابية المتمثلة في عقد جلسة غير رسمية مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من جانب جمهورية فييت نام الديمقراطية، التي تولت رئاسة مجلس الأمن في تموز/يوليه هذا العام، بوصفها جزءاً من عملية إعداد التقرير السنوي. ونطالب بالمزيد من التفاعلات المنتظمة في المستقبل بين البلد الذي يتولى رئاسة المجلس والعضوية الواسعة للأمم المتحدة، بغية المساعدة على النهوض بنوعية التقارير. كما نطالب مجلس الأمن بتقديم تقارير خاصة لنظر الجمعية العامة، عملاً بالفقرة ١ من المادة ١٥ والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وعلى رؤساء مجلس الأمن أن يكفلوا أن تكون التقييمات الشهرية شاملة وتحليلية وأن تصدر بطريقة حسنة التوقيت. يمكن للجمعية العامة أن تقترح معايير لإجراء تلك التقييمات.

تؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً قلقها بشأن زيادة واستمرار تعدي مجلس الأمن على مسائل تقع بوضوح ضمن مهام وصلاحيات أجهزة أساسية أخرى من أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية. فعلى المجلس أن يراعي مراعاة كاملة جميع أحكام الميثاق، فضلاً عن مراعاته جميع قرارات الجمعية العامة، التي توضح علاقته بالجمعية وغيرها من الأجهزة الأساسية. فلا غنى عن التعاون والتنسيق الوثيقين بين جميع الأجهزة الرئيسية لتمكين الأمم المتحدة من البقاء على صلة، وقادرة على مواجهة المخاطر والتحديات الراهنة والجديدة والناشئة.

إننا ندعو رؤساء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن إلى الاجتماع بصورة منتظمة، ليناقشوا وينسقوا في ما بينهم المسائل المتعلقة بمداول أعمال الأجهزة التي يمثلونها وبرامج عملها. كما تدعو حركة عدم الانحياز مجلس الأمن إلى أن يأخذ في الحسبان بشكل كامل

الوثيقة (Assembly/AU/Dec.184(X)، وجه رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الذين يبلغ عددهم ٥٣ رئيساً

”الممثلين الدائمين الأفارقة لدى الأمم المتحدة إلى أن يشاركوا في المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة على أساس توافق آراء إزولويني وإعلان سرت وإلى أن يبلغوا الجمعية بذلك، إذا تطلبوا المزيد من التوجيه“.

ومضى عام تقريبا على ذلك القرار. ومن المقرر أن يعقد مؤتمر القمة المقبل للاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويجدونا الأمل في أن يكون لدى الممثلين الدائمين الأفارقة في ذلك الوقت شيء حدير بأن يبلغوا به رؤساء دولهم وحكوماتهم بشأن إصلاح مجلس الأمن، وخاصة بشأن بدء المفاوضات الحكومية الدولية.

وتتطلع المجموعة الأفريقية إلى بدء المفاوضات الحكومية الدولية ذات المغزى والبناء امتثالاً للمقرر ٥٧٧/٦٢ الذي اتخذته الجمعية العامة بالإجماع، في أقرب وقت ممكن، على ألا يتجاوز ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

السيدة نيونيز موردوتشي (كوبا) (تكلمت

بالإسبانية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وبإحدى ذي بدء، نشكر سعادة السفير خورخي أوربينا، الممثل الدائم لكوستاريكا ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على عرضه لتقرير مجلس الأمن (A/63/2).

وتحيط حركة عدم الانحياز علماً بالجهود المبذولة لتحسين نوعية التقرير السنوي لهذا العام وتقديمه في الوقت المحدد للجمعية العامة. وفي الوقت نفسه، تؤكد الحركة مجدداً أنه ينبغي القيام بالمزيد من العمل فيما يتعلق بمضمون التقرير. ونناشد مجلس الأمن أن يقدم للجمعية العامة تقارير سنوية شاملة وتحليلية وتجري تقييماً لأعمال المجلس، بما في ذلك الحالات التي أحقق المجلس في اتخاذ قرارات بشأنها، فضلاً عن

الملاذ الأخير. ومن المؤسف أنه تم اللجوء بشكل متسرع في بعض الحالات إلى أحكام المادتين ٤١ و ٤٢، قبل أن يتم استنفاد الخيارات الأخرى بشكل كامل.

تبقى الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن مصدر قلق حقيقي لبلدان حركة عدم الانحياز. فعملاً بميثاق الأمم المتحدة، ينبغي عدم النظر في خيار فرض جزاءات إلا بعد استنفاد جميع الوسائل لتحقيق تسوية سلمية للنزاعات. بموجب الفصل السادس من الميثاق، وتحليل عواقب تلك الجزاءات على الأجلين القريب والبعيد بشكل تفصيلي. وينبغي أن تُحدد بوضوح أهداف تلك الجزاءات ومدة فرضها. كما ينبغي لها أن تقوم على أسس قانونية مقبولة، وأن تُرفع حالما تتحقق أهدافها.

ترى حركة عدم الانحياز أنه تم إجراء بعض التحسينات على طرائق عمل المجلس. لكنه من الواضح أنها غير كافية، وأنها تترك مجالاً واسعاً للتحسين. وكانت المناقشة المفتوحة التي أجراها المجلس بشأن أساليب عمله في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨، الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح، بعد مرور نحو ١٥ عاماً على آخر مناقشة بشأن هذه المسألة. ونأمل بصدق أن تكون تلك الخطوة الأولى نحو النظر المنتظم والشامل في تلك المسألة في إطار المجلس، مع الأخذ في الحسبان بشكل كامل وجهات نظر البلدان غير الأعضاء فيه.

إن الشفافية والانفتاح والثبات عناصر أساسية ينبغي لمجلس الأمن أن يراعيها في جميع أنشطته ونهجته وإجراءاته. ومن المؤسف أن المجلس أهمل هذه العناصر الهامة في مناسبات عديدة. فيجب على المجلس أن يمثل لأحكام المادة ٣١ من الميثاق، التي تجيز لأية دولة غير عضو في المجلس المشاركة في المناقشات بشأن المسائل التي تؤثر عليها. كما ينبغي مراعاة المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وينبغي

توصيات الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، وفقاً للمادة ١١ من الفقرة ٢ من الميثاق.

وما انفكت الحركة قلقاً حيال عدم إحراز تقدم في مناقشات الجمعية العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن. فقد أظهرت تلك المناقشات أنه على الرغم من وجود توافق في الآراء حول عدد من المسائل، لا تزال هناك اختلافات كبرى بشأن مسائل أخرى عديدة.

تتطلع الحركة إلى التنفيذ الكامل للمقرر ٥٥٧/٦٢، الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وهي تعرب عن دعمها الكامل لرئيس الجمعية في هذه العملية، فضلاً عن دعمها لسعادة السيد ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، بوصفه نائب رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية، ورئيس المفاوضات الحكومية الدولية بالنيابة عن رئيس الجمعية العامة.

تؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً حقيقة أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي ألا يقتصر على مسألة التمثيل العادل في عضويته وزيادة عدد أعضائه. بل ينبغي أن يعالج أيضاً المسائل الموضوعية المتعلقة بمجدول أعمال المجلس، وطرائق عمله وعمليات اتخاذ قراراته.

لقد كان مجلس الأمن سريعاً جداً في السنوات الأخيرة في التهديد باتخاذ إجراء إنفاذي أو التفويض بذلك في بعض الحالات، بينما بقي صامتاً ومتقاعساً في حالات أخرى. علاوة على ذلك، لجأ المجلس بشكل متزايد إلى الفصل السابع من الميثاق بوصفه مظلة لمعالجة مسائل لا تشكل بالضرورة تهديداً فورياً للسلم والأمن الدوليين. فبدلاً من الاستخدام المفرط والمتسرع للفصل السابع، ينبغي بذل الجهود للتطبيق الكامل لأحكام الفصلين السادس والثامن من الميثاق لتحقيق تسوية سلمية للنزاعات. وينبغي ترك الفصل السابع، كما أُريد له أن يكون، بوصفه تدبير

ينبغي للمجلس أن يسمح بأن يقدم المبعوثون والمثليون الخاصون للأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة إحاطات إعلامية في جلسات علنية، ما خلا في الظروف الاستثنائية. كما ينبغي له أن يوثق علاقته أكثر بالأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك من خلال تفاعل دائم ومنظم وحسن التوقيت. وينبغي له أيضاً أن ينشئ أجهزته الفرعية وفقاً لنص الميثاق وروحه، وأن يضمن أن تعمل تلك الأجهزة بطريقة توفر معلومات كافية وحسنة التوقيت عن أنشطتها لأعضاء الأمم المتحدة عموماً. وفي هذا السياق، ينبغي للمجلس أن يضمن للبلدان غير الأعضاء فيه إمكانية الوصول إلى الأجهزة الفرعية، بما في ذلك الحق في المشاركة في مناقشات تلك الأجهزة بالشكل الملائم.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن أفضل تمنياتنا بأن تكمل بالنجاح جهود الأعضاء الجدد في مجلس الأمن: أستراليا وأوغندا وتركيا والمكسيك واليابان. ويمكن التعويل دائماً على استعداد بلدان حركة عدم الانحياز للمشاركة البناءة في المشاورات والمفاوضات الرامية إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن بوصفه جهازاً فعالاً في صون السلام والأمن الدوليين.

السيد دولاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الممثل الدائم لكوستاريكا، بصفته رئيس مجلس الأمن، على عرضه الشامل أمام الجمعية العامة للتقرير السنوي للمجلس (A/63/2). كما يود وفدي أن يشكر وفد فييت نام على عمله الممتاز في إعداد التقرير. ونود أن نركز على نوعية التقرير، الذي نرى أنه يفي بالتوقعات المشروعة والمعروفة جيداً.

وبالمثل، أود أن أحدد موقف فرنسا فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. وقد جعل رئيس جمعيتنا العامة الإصلاح إحدى أولويات ولايته. ويمكن التعويل على دعم وفدي في كفالة أن نحقق مع الإصلاح الجريء لمجلس الأمن،

كذلك أن يقتصر عقد الجلسات والمناقشات المغلقة عند الحد الأدنى، وأن تكون على أساس استثنائي، كما أريد لها.

وموقف حركة عدم الانحياز مفاده أن ينبغي معالجة أهداف إصلاح مجلس الأمن، بطريقة شاملة وشفافة ومتوازنة، تشمل ما يلي. ينبغي لبرنامج عمل المجلس أن يعكس احتياجات ومصالح البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء بشكل متكافئ، بطريقة موضوعية، ومنطقية وغير انتقائية ولا تعسفية. ويجب أن يؤدي توسيع المجلس إلى مجلس أكثر ديمقراطية، وتمثيلاً ومسؤولية وفعالية. والنظام الداخلي للمجلس، الذي بقي مؤقتاً طوال أكثر من ٦٠ عاماً، يجب أن يصبح رسمياً، بغية تحسين شفافيته وقابليته للمساءلة. ويجب إضفاء الديمقراطية على عملية اتخاذ القرار في المجلس، بما في ذلك الحد والتقليل من استخدام حق النقض بهدف الوصول إلى إغائه في النهاية.

تدعو بلدان حركة عدم الانحياز مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات الفورية التالية لتحسين طرائق عمله. فينبغي له زيادة عدد جلساته العلنية عملاً بالمادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق، وضمان أن تشكل تلك الجلسات فرصاً حقيقية للأخذ في الحسبان آراء جميع أعضاء الأمم المتحدة ومساهماتهم، ولا سيما البلدان غير الأعضاء في المجلس والتي يناقش المجلس شؤونها. وينبغي للدول المعنية أن تشارك بشكل أوثق في مناقشات المجلس للمسائل التي تؤثر عليها، عملاً بالمادة ٣١ من الميثاق. كما ينبغي للمجلس أن يضمن تجسيد وجهات نظر الدول الأعضاء، التي يتم الحصول عليها من خلال المناقشات المواضيعية المفتوحة، في القرارات والبيانات الرئاسية ذات الصلة، التي يعتمدها المجلس في أعقاب تلك المناقشات، بدل الممارسة الراهنة باعتماد القرارات والبيانات الرئاسية بدون الإشارة إلى تلك المناقشات.

وخلال العديد من المناقشات التي عقدت بشأن الموضوع، أعربت أغلبية كبيرة من الوفود بوضوح عن تأييدها لتوسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. وتلك النقطة هامة ويجب ألا تنسى.

والنقطة الهامة الثانية تتمثل في أن علينا أن نقر بأنه، وحتى اليوم، لم يحظ أي من الاقتراحات للإصلاح النهائي بموافقة ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو شرط قانوني معلوم جيدا للجميع. ولذلك السبب تحظى فكرة الإصلاح المؤقت بتأييد متزايد بغية التغلب على العوائق الحالية. وكما هو معلوم، أعربت فرنسا والمملكة المتحدة عن استعدادهما للنظر في التوصل إلى حل مؤقت من شأنه أن يمكن من المضي قدما، بدون المساس بالنتيجة النهائية.

وبالتحديد، نحن منفتحون للنظر في حل مؤقت يمكن أن يرتب لإنشاء فئة جديدة من المقاعد تكون لها ولاية أطول من الأعضاء المنتخبين الحاليين، وتكون مقاعد قابلة للتجديد. وفي نهاية المرحلة الأولية، يمكن اتخاذ قرار يجعل تلك المقاعد دائمة. وينبغي أخذ ذلك الخيار بعين الاعتبار على النحو الواجب بوصفه جزءا من المفاوضات الحكومية الدولية، وفقا للفقرة (٥) من المقرر ٥٧٧/٦٢ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر.

وبصورة عامة، يرى وفدي أن علينا أن ننظر فورا وبشكل كامل في الخيارات المحددة في إطار المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة. ونعتقد أن المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٥ أيلول/سبتمبر مقرر واضح وهام.

ولكن علينا أن نحترم الاتفاق الذي تتوصل إليه الدول الأعضاء بتوافق الآراء في تلك المناسبة. وسيقف تنفيذ الاتفاق شاهدا على مصداقية وديمقراطية جمعيتنا، التي نقدرها جميعا. ومعا، اتخذنا القرار بتحديد الإطار لعملنا، وهو الجلسات العامة للجمعية العامة، بغية تحديد الموعد النهائي لافتتاح المفاوضات الحكومية الدولية في وقت لا يتجاوز ٢٨

وهو المؤسسة المحورية لإجراءات الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن.

أولا، وبطبيعة الحال، ما زالت فرنسا ملتزمة بمواصلة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن من خلال تعزيز شفافية أعمال المجلس وتحسين التفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس، وبالطبع، بدون المساس باستقلال المجلس. كما أن فرنسا ملتزمة التزاما كاملا بإصلاح تشكيل مجلس الأمن، والتزام فرنسا بشأن تلك النقطة ما زال التزامنا ثابتا. وكما قال رئيس جمهورية فرنسا أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر:

”لا يمكن أن يدار القرن الحادي والعشرون بمؤسسات القرن العشرين. فلندع قوى اليوم الرئيسية وقوى الغد تتوحد لتتحمل معا المسؤوليات التي يليها على عاتقها نفوذها في الشؤون العالمية.

”وإلى جميع المترددين، أود أن أقول إن توسيع مجلس الأمن ومجموعة الثمانية ليس مجرد مسألة عدالة، إنه أيضا مسألة فعالية. لا يمكن أن نتظر فترة أطول لتوسيع مجلس الأمن. ولدينا تشوق كبير لتحويل مجموعة الثمانية إلى مجموعة الـ ١٤ ...

”فلنعمل على أن نجعل مؤسساتنا الدولية أكثر تمثيلا، لأنها إذا أصبحت أكثر تمثيلا ستقوى وتزيد فعاليتها وتحظى بمزيد من الاحترام.“
(A/63/PV.5، الصفحتان ٢١ و ٢٢)

فكيف نمضي بعد العديد من سنوات المناقشة؟ أولا، لا بد أن نضع نصب أعيننا أن التوسيع اللازم لمجلس الأمن يجب أن يهدف إلى تعزيز سلطته وفعاليتته. ولذلك السبب، نؤيد توسيع المجلس في فئتي العضوية، بانضمام ألمانيا والبرازيل والهند واليابان كأعضاء دائمين وبالتمثيل الدائم لأفريقيا.

وتتطلب متابعة ذلك العمل استمرار اهتمام الدول الأعضاء. وبالتالي، من المناسب أن يستبقي المجلس وأن يعزز ممارسة تنظيم جلسات لتقديم الإحاطات الإعلامية بحيث تتمكن البلدان غير الأعضاء في المجلس من إدراك عمل المجلس وهيئاته الفرعية. وسيسهم في تحقيق ذلك الهدف زيادة تواتر تقديم مجلس الأمن لتقارير خاصة.

وفيما يتعلق بمضمون التقرير المقدم في هذه المناسبة، نود أن نبرز عمل وفد فييت نام، بصفته رئيس المجلس في تموز/يوليه ٢٠٠٨، في وضع مقدمة الوثيقة، التي تقدم مخططا عاما لأعمال المجلس. كما أننا نرحب بمبادرة ذلك الوفد لإبلاغ الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن عن عملية إعداد التقرير السنوي إلى الجمعية العامة. ونحث على أن تصبح هذه الممارسة عملا منتظما.

لقد أكدت كولومبيا على أهمية ألا يكون تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة مجرد سرد للوقائع، بل أن يتضمن عناصر نوعية ومعلومات تحليلية، مثل المعايير التي يستخدمها المجلس في اتخاذ القرارات. ويلاحظ وفد بلدي باهتمام زيادة التفاعل بين البلدان التي تتأسس مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى. ولا بد من الاستمرار في جلسات الإحاطات الإعلامية في بداية كل شهر، بالإضافة إلى تقديم معلومات للاطلاع على المسائل المدرجة في البرنامج الشهري للمجلس، تتيح فرصة لفتح الحوار والإعراب عن الشواغل للبلد الذي يتولى الرئاسة.

لقد بلغنا مرحلة بالغة الأهمية في تاريخ المنظمة. فبعد أعوام من الحوار، سنشرع في عملية مفاوضات حكومية دولية لإصلاح مجلس الأمن، في شباط/فبراير القادم، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢. وقد بلغنا هذه المرحلة بفضل العمل الدؤوب للفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، وأيضا بفضل رؤساء الجمعية العامة الذين

شباط/فبراير ٢٠٠٩، وبغية تحديد الأساس للمفاوضات تمشيا مع العمل الذي تم إنجازه حتى الآن.

وستشارك فرنسا في المناقشات التي تجري في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية، الذي يحظى بمكانة شرعية في إطار جهودنا المشتركة. وفي الوقت نفسه، من المفهوم أن الفريق العامل لا يمكن أن يقوم بوصفه شرطا مسبقا ولا يمكن أن يفرض شروطا مسبقة بشأن افتتاح المفاوضات الحكومية الدولية، وأنه لا يمكن فرض شروط قد تخالف مقرر الجمعية العامة المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر.

ولا يمكننا أن نحرز تقدما بصورة مشتركة إلا في مناخ للثقة، وبذلك الروح، ندعم عمل رئيس الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، نرحب بالولاية التي أسندتها إلينا رئيس الجمعية ونتمنى له كل النجاح. ونحن نعول على مشاركته الكاملة بغية توفير قوة الدفع اللازمة لعملنا. وإصلاح مجلس الأمن أمر ضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى. ولذلك علينا معا أن نواصل بفعالية جهودنا بتجنب اتخاذ أي خطوة من شأنها أن تؤدي إلى المماثلة أو الانقسام داخل الجمعية العامة بشأن الإصلاح الأساسي للأمم المتحدة. ولذلك، على الجميع تحمل مسؤولياتهم. ولا ننسى أن إصلاح مجلس الأمن يتطلب الالتزام السياسي للدول الأعضاء على أعلى مستوى. وكررت من فوري التزامنا بالذات، وأتوق وأمل أن يكون التزاما مشتركا لعدد كبير من الدول الأعضاء بحيث نحقق الإصلاح الفعال.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود

أن أعرب عن امتناننا لسفير كوستاريكا على عرضه أمام الجمعية العامة قرار مجلس الأمن (A/63/2) الذي يغطي الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٨. كما يود وفدي أن يعلن عن تأييده للبيان الذي أدلت به سفيرة كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تواترا، مما يتيح مشاركة أكبر من جانب الدول غير الأعضاء، لا سيما بشأن القضايا التي تؤثر على تلك الدول بشكل مباشر. كما أن عملية اتخاذ القرارات الواضحة والقابلة للتنبؤ بها ضرورية لضمان الشفافية والشرعية لإجراءات مجلس الأمن.

وتعتقد كولومبيا أن المجلس ينبغي أن يكون قادرا على الاستفادة من آليات أكثر ديمقراطية لاتخاذ القرارات. ويكرر بلدي تأكيد رفضه التاريخي لحق النقض، ويعتقد أن أي إصلاح للمجلس لن يكون كاملا بدون دراسة شاملة لخيارات تقليص استخدامه بغية إلغائه في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون الخيار الأولي اقتصار استخدامه على الحالات المتعلقة بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وهناك إمكانية أخرى وهي إنشاء آلية لتقليص وتحييد استخدام حق النقض أو رفع مستوى العتبة اللازمة ليصبح نافذا.

إن الأسابيع القادمة ستكون بالغة الأهمية لنجاح العملية الحكومية الدولية التي ستبدأ في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وفي هذا السياق، نرحب بالقرار المتخذ أمس بالإبقاء على مهام الفريق العامل المفتوح باب العضوية. فهذا الإجراء يتسق مع نص وروح المقرر ٥٥٧/٦٢.

وإذا كان لتلك العمليات أن تنجح، يجب أن تكون مفتوحة وشاملة. وإذا كان هدفنا إضفاء الديمقراطية على المجلس، فحري بنا أن نستخدم الآليات الديمقراطية في عملية الإصلاح أيضا. ومن هذا المنطلق، على الفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يضطلع بتحليل تفصيلي يتضمن أهداف الإصلاح، والمبادئ التوجيهية والإجراءات التي ينبغي تطبيقها. كما ينبغي أن يتضمن اتفاقا على قواعد المفاوضات التي تضمن مناقشات مفتوحة وشفافة وبمشاركة الجميع. وعند الانتهاء من أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية

ترأسوا ذلك الفريق. وعلينا أن نغتنم هذه الفرصة لتحقيق تقدم وللبناء على ما تحقق حتى الآن. لقد أصبحت عملية الإصلاح ضرورية لتصحيح عدم التكافؤ وعدم الكفاءة اللذين يؤثران على عمل المجلس.

ويجب أن نسعى إلى إصلاح شامل لكي يصبح المجلس جهازا أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية وكفاءة ومساءلة. والمجلس، في تشكيله الحالي، لا يتجاوب مع الحقائق المعاصرة. وبالتالي، لا ينبغي للإصلاح أن يأخذ بعين الاعتبار زيادة أعضاء المجلس وتشكيله فحسب، بل أيضا تحسين أساليب عمله.

وتعتقد كولومبيا أن فئة الأعضاء غير الدائمين هي الوحيدة التي ينبغي أن ترى زيادة عددية. وهذا الإصلاح سيتوافق مع هدف تحويل المجلس بطريقة فعالة إلى جهاز أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية. إن الإبقاء على العضوية الدائمة وما تمنحه من ميزات لبلدان قليلة سيضر بمشاركة الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم في المجلس. كما أنه سيقوض قدرتها على التأثير على قرارات وإجراءات المجلس. ومن غير الملائم الوعظ بشأن إضفاء الديمقراطية على المجلس بينما لا تشمل الامتيازات إلا عددا قليلا من الدول.

وتؤيد كولومبيا إصلاحا متوازنا ومنصفا للمجلس. إننا نتوخى مجلسا أكثر عدالة في التمثيل الجغرافي، بحيث يصبح فيه لكل الدول، كبيرة كانت أو متوسطة أو صغيرة، وخاصة تلك التي لم يكن لآمالها ومصالحها تمثيل كاف، نفس الفرص في عضوية الهيئة.

ويؤمن وفد بلدي أن من الأهمية الفائقة أن نواصل العمل على تحسين أساليب عمل المجلس. إن أي تقدم في هذا المجال يجب أن يهدف إلى تحقيق شفافية أكبر ومشاركة أوسع من جانب الدول الأعضاء في أنشطة وقرارات المجلس. وينبغي للمجلس أن يعقد جلسات مفتوحة على نحو أكثر

التاريخية الخطيرة الذي تعرضت لها أفريقيا بسبب عدم تمثيلها في فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن، والأثر السلبي لاستمرار هذا الوضع على قدرة المجلس على التعامل الفعال مع العديد من حالات الصراع في القارة الأفريقية.

وفي هذا الصدد، أود أن أضم ملاحظاتي إلى ملاحظات الممثل الدائم لموريشيوس، رئيس المجموعة الأفريقية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأشدد على الموقف الأفريقي المشترك، على النحو الوارد في توافق آراء إزيليوني وإعلان سرت، والذي يطالب بمقعدين دائمين على الأقل مع كل ما يترتب على ذلك من مزايا وامتيازات الأعضاء الدائمين نفسها، بما في ذلك حق النقض، ومقعدين غير دائمين إضافيين.

ولا شك في أن مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢، الذي اعتمده دون تصويت في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بناء على توصية الفريق العامل المفتوح باب العضوية، يمثل تقدما كبيرا انتظرته أفريقيا وأصحاب المصلحة الآخرون بقارغ الصبر - وهو الاتفاق على البدء في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن هذه المسألة الهامة خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. ولضمان نجاح هذه المفاوضات الحكومية الدولية، يتعين علينا جميعا أن نلتزم بنص وروح الاتفاق الدقيق الذي تم التوصل إليه في المقرر من خلال مفاوضات صعبة بشأن جميع الجوانب الإجرائية والموضوعية لتناول هذه المسألة أثناء الدورة الحالية.

وبالنسبة للجوانب الإجرائية، وخاصة الإطار الزمني الوارد في المقرر، أثق بأننا ما زلنا جميعنا نتذكر تلك المناقشات الطويلة بشأن كيفية إقامة توازن سليم بين صلاحية الفريق العامل المفتوح باب العضوية إزاء صلاحية الجمعية العامة في تناول المفاوضات الحكومية الدولية بهدف ضمان نجاحها. ولم يأت الاتفاق على الإطار الزمني من فراغ، كما هو وارد في الفقرتين (ج) و (د) من المقرر. لقد

في المرحلة التحضيرية، نعتقد أن من المهم أن تعتمد الجمعية العامة وثيقة تهتدي بها في عملنا.

وأخيرا، ستواصل كولومبيا الدعوة لإصلاح مجلس الأمن، ذلك الإصلاح الذي يجعل المجلس يستجيب لمصالح وآمال سائر البلدان والمناطق في العالم بطريقة عادلة. ويستطيع الأعضاء أن يطمئنوا إلى استمرار مشاركتنا ودعمنا حتى يتحقق هذا الهدف.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية):

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن امتنان وفد بلدي لمبادرة الرئيس لإدراج إصلاح مجلس الأمن من بين الأولويات الرئيسية الست لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، وفي إطار مبادرته لإضفاء طابع الديمقراطية على الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق للسيد سرجيان كريم، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، على جهوده الحثيثة للدفع قدما بهذه المسألة الهامة التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن خالص شكرنا لمثلي بنغلاديش، وشيلي، وجيبوتي، والبرتغال على جهودهم الهائلة بوصفهم نوابا لرئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وما يتصل بها من مسائل خلال الدورات السابقة للجمعية العامة.

وكما أكد وفد بلدي خلال العمل في الفريق العامل المفتوح باب العضوية وفي مناقشاتنا المتوالية لهذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة، فإن إصلاح الأمم المتحدة لن يكون كاملا بدون تحقيق إصلاح مجلس الأمن سواء من خلال زيادة عدد أعضائه أو إصلاح أساليب عمله. وينبغي أن يهدف ذلك الإصلاح إلى التصدي السريع للمظالم

التوازي مع عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية أم لا. فليس من شأن هذه المناقشة سوى أن تلقي بظلال الشك على روح حسن النية والاحترام المتبادل اللذين اتفقنا على اعتمادهما كأساس لعملنا في الفقرة (د) من المقرر وفي عمل الأمم المتحدة على نطاق أوسع. وعلى العكس، ينبغي أن نتيح للفريق العامل المفتوح باب العضوية كل الوقت الذي يحتاجه للنظر في العديد من المسائل ذات الصلة بالإطار الزمني والطرائق ولتقديم تقرير رئيسه قبل نهاية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

ولذا، هنئ رئيس الجمعية العامة على قراره الحكيم بإلغاء الاجتماع المقترح لعقد جلسة عامة غير رسمية للجمعية العامة بشأن هذه المسألة وإتاحة الفرصة بالكامل للفريق العامل المفتوح باب العضوية للاضطلاع بمسؤولياته بطريقة سليمة.

وإذ أنتقل إلى سير المفاوضات الحكومية الدولية، فإن بنود الفقرة (د) واضحة جدا، وهي:

”الشروع في مفاوضات حكومية دولية في جلسة عامة غير رسمية للجمعية العامة تعقد خلال دورتها الثالثة والسنتين (...) استنادا إلى اقتراحات الدول الأعضاء“.

وأود أن أركز على الجزء الأخير: ”استنادا إلى اقتراحات الدول الأعضاء“. لقد اتفقنا جميعنا على ألا تبدأ المفاوضات إلا إذا قدمت دولة عضو اقتراحا - أو مجموعة من الدول الأعضاء، إذا رغبت في ذلك - في ممارسة واضحة للملكية الوطنية والمسؤولية الحكومية الكاملة عن المقترحات، التي ينبغي أن تعكس وجهة النظر الحكومية بصورة خاصة، وهكذا تجعل المفاوضات حكومية دولية حقا. ومن الواضح أن هذا يستثني إمكانية أن تقدم مجموعة من الممثلين أية مقترحات بصفتهم الشخصية، كما حدث في الماضي، أو أن

جاء نتيجة مشاورات بشأن مقترح مبدئي للشروع في المفاوضات الحكومية الدولية في موعد أقصاه نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والذي تم تعديله لتبدأ المفاوضات في موعد أقصاه نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٩، إلى أن اتفقنا على الصيغة الحالية لبدء المفاوضات في موعد أقصاه ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وهذا يشير إلى أن التوقيت في حد ذاته كان عاملا هاما وجوهريا في تحقيق هذه النتيجة الهامة.

وكان ترتيب الفقرات عاملا آخر. فقد اقترحت الفقرة (ج) في البداية بصفتها الفقرة (و)، ونُقلت عن قصد الفقرة الثانية قبل الأخيرة من مشروع المقرر خلال المفاوضات لتصبح الفقرة (ج)، ووضعت مباشرة قبل الفقرة (د)، التي تتناول المفاوضات الحكومية الدولية، في ترتيب واضح يعكس السابقة الإجرائية لعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية في التحضير للمفاوضات الحكومية الدولية.

ومن وجهة النظر الموضوعية، فإن هذا الاتفاق على إطار زمني محدد يرتبط ارتباطا وثيقا باتفاق آخر بخصوص الجانب الموضوعي، على النحو الوارد في الفقرة (ج) من المقرر، والتي تنص على أن يواصل الفريق العامل المفتوح باب العضوية تناول الإطار والطرائق - وأؤكد هذا - بهدف إعداد وتيسير المفاوضات الحكومية الدولية، وسيعرض رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية نتائج هذه المشاورات في جلسة عامة غير رسمية في موعد أقصاه ١ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

ومن ثم اتفقنا جميعنا على أن عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن الإطار الزمني والطرائق هام في إعداد وتيسير المفاوضات الحكومية الدولية. ولذلك، لا نرى ضرورة للدخول مرة أخرى في حوار إجرائي بشأن ما إذا كان يمكن أن تبدأ المفاوضات الحكومية الدولية على

الرسمية إلى الجلسة العامة الرسمية، وما هي القواعد التي تحكم هذا الانتقال.

وفضلاً عن ذلك، يتعين على الفريق العامل المفتوح باب العضوية أن ينظر في الدور الذي سيقوم به في تنفيذ الفقرة (هـ) من المقرر تنفيذاً تاماً للتوصل إلى اتفاق عام فيما بين الدول الأعضاء للنظر في جميع المسائل المتعلقة بهذه القضية بطريقة يمكن أن تساعد المفاوضات الحكومية الدولية في تحقيق أهدافها. وتشمل هذه الأهداف ضمان أن تحظى نتائج عملنا بالقبول الذي من شأنه أن يكفل سهولة التصديق على التعديلات المطلوب إدخالها على الميثاق.

إن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن قضية أخرى ذات أهمية بالغة. ويتعين علينا أن نواصل العمل على تنفيذ ما اتفقنا عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لجعل مجلس الأمن أكثر كفاءة وشفافية ومساءلة ولزيادة تعزيز فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته.

وتولي أفريقيا موضوع تحسين أساليب عمل مجلس الأمن الأهمية نفسها التي توليها لزيادة عدد أعضاء المجلس وهي متأكدة من أنه لا يمكن الاستغناء عن الركنين لإصلاح مجلس الأمن في تحقيق إصلاح المجلس.

وتجلى هذا في القرار الذي اتخذته مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي بهذا الشأن في شرم الشيخ في تموز/يوليه ٢٠٠٨، حين كلف القادة الأفريقيون لجنة مؤلفة من عشرة أعضاء بدراسة جميع المسائل المتعلقة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة وتقديم تقرير مرحلي إلى مؤتمر القمة القادم، المقرر عقده في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠٠٩.

وقد طرأ بعض التحسن ولا شك على أساليب عمل المجلس، ولكن هذه التحسينات ما زالت غير كافية. ولا مناص من إصلاح أساليب عمل المجلس، وينبغي أن يُستند فيه إلى ضرورة تحقيق توازن فعلي في السلطة بين

يقوم رئيس الجمعية العامة أو أي واحد من الميسرين التابعين له أو نواب الرئيس بتقديم مقترحات، وفي ذلك اعتراف كامل بضرورة الحفاظ على حيادهم ونزاهتهم ولمنع استغلال مناصبهم الرفيعة لتعزيز مواقف أحد أصحاب المصلحة أو آخر.

ومن وجهة نظر مصر، هناك العديد من المسائل التي تقتضي أن ينظر فيها الفريق العامل المفتوح باب العضوية وذلك لضمان النجاح في المفاوضات الحكومية الدولية. وتشمل تلك المسائل الشروط المطلوبة للتوصل إلى حل يمكن أن يحظى بأوسع نطاق ممكن من القبول السياسي من جانب الدول الأعضاء، على النحو المطلوب في الفقرة (د)، التي تأخذ في الحسبان أن اللغة المستعملة في هذه الفقرة جزء فقط من الاتفاق الأوسع الوارد في الفقرة ٤ من الجزء المعنون "مفاهيم بشأن سبل إحراز تقدم" من تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية عن عمله خلال الدورة الحادية والستين (A/61/47 (Supp)). ولقد اعتمد هذا القرار بكامله من دون تصويت، ولذا كان هناك اتفاق وتوافق في الآراء بشأن هذا الجزء من التقرير.

ونظرنا أيضاً في العلاقة بين هذا النص والنظام الداخلي للجمعية العامة التي يمكن أن تسمح باعتماد قرار بشأن مسألة بهذه الخطورة والأهمية مثل إصلاح مجلس الأمن بأغلبية الثلثين، وهكذا تستثني ثلثاً هاما من الدول الأعضاء في المنظمة. وثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يمكن أن يفوق عدد الدول الأعضاء في مجموعة إقليمية بكاملها، مثل المجموعة الأفريقية أو حتى القارة الأوروبية.

والمسائل الأخرى التي تتطلب أن ينظر فيها الفريق العامل المفتوح باب العضوية هي كيفية إدارة المفاوضات في الجلسة العامة غير الرسمية، ومتى تنتقل من الجلسة العامة غير

الأمن إجراء، بسبب عدم وجود إجماع بين أعضائه الدائمين، وذلك بالرغم من وجود خطر يهدد السلام والأمن. ويأتي هذا التكليف مقترنا بالولاية التي منحها القادة الأفريقيون في مؤتمر قمة شرم الشيخ للممثلين الأفريقيين الدائمين بخصوص عملية إصلاح مجلس الأمن، ولهذا السبب نصر أفريقيا على أن يكون حق النقض أحد العناصر الرئيسية لإصلاح مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، أؤكد أنه ينبغي ألا يقتصر النظر في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن على الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق وغيرها من المسائل الإجرائية الأخرى فحسب، بل ينبغي كذلك أن ينظر فيه أعضاء المنظمة عموماً.

وإذ ننظر في تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة، أود أن أشكر الممثل الدائم لكوستاريكا على تقديمه التقرير. وفي العام الماضي، أعربت مصر، شأنها في ذلك شأن كثير من الوفود الأخرى، عن أسفها لافتقار التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى العمق التحليلي ولقيمتها المحدودة للأعضاء بصفة عامة. وبدراسة تقرير هذا العام، نلاحظ أنه لا يتضمن سوى استعراض عام شامل لجلسات المجلس وأنشطته وقراراته. ويعكس تعداد الجلسات والوثائق في التقرير الدور الرئيسي الذي يضطلع به المجلس في مختلف الميادين، أي في حفظ السلام وبناء السلام وصون السلام والأمن الدوليين، وهكذا. ولكننا ما زلنا نرى أن التقرير يمكن أن يعكس بشكل أفضل مصاعب المجلس وتقييماته والأسس المنطقية لعمله خلال الفترة المشمولة بالإبلاغ.

ونرى أن يكون التقرير أكثر إيضاحاً للمواقف المتخذة من مختلف المسائل التي تجري معالجتها في المجلس، بما في ذلك الأسباب المؤدية إلى عدم اتخاذ المجلس إجراءات حاسمة أو عدم قدرته على اتخاذها في بعض الحالات،

أعضاء المجلس، ولا سيما بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. وقد حان الوقت أيضاً للاتفاق على نظام داخلي دائم يحل محل النظام الداخلي المؤقت الحالي الذي يطبق منذ أكثر من ٦٠ عاماً.

ونعرب عن تأييدنا التام لمثل كوبا، الذي تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وقد أشار بصفة خاصة إلى أن نقطة البدء في إصلاح أساليب المجلس هي أن يراعي التوازن المؤسسي المحدد في الميثاق بين الأجهزة الرئيسية وبمقتضى عن تجاوز الولايات المناطة به بموجب الميثاق. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكف المجلس عن التعدي على اختصاص الأجهزة الرئيسية الأخرى للمنظمة، وخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

علاوة على ذلك، تؤكد مصر مجدداً تأييدها لمبادرة مجموعة الدول الصغيرة الخمس الرامية إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وتشكل هذه المبادرة أساساً مناسباً لمزيد من الجهود في محاولة لتحسين أساليب عمل المجلس، ولا سيما بتقييد استخدام حق النقض في حالات جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، إلى أن تبلغ المرحلة التي يمكن فيها إلغاء حق النقض بصفة نهائية. غير أننا نؤكد من جديد أنه إلى حين إلغاء حق النقض، ينبغي منح جميع الأعضاء الدائمين الذين ينضمون لمجلس الأمن ضمن خطة لزيادة عدد أعضائه.

وقد سبق أن قدمت حركة بلدان عدم الانحياز مقترحات لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن حين كانت مصر عضواً في المجلس في العامين ١٩٩٦ و ١٩٩٧. علاوة على ذلك، أناط مؤتمر قمة الحركة الذي انعقد في هافانا بالممثلين الدائمين للبلدان الأعضاء في الحركة في نيويورك أن يعملوا على إعداد مشروع قرار للجمعية العامة يمنح الجمعية حق التدخل في الحالات التي لا يتخذ فيها مجلس

ويصور التقرير برنامج عمل متنوعا للمجلس. فقد اتخذ المجلس خلال الفترة قيد الاستعراض ٥٨ قرارا وأصدر ٥٠ بيانا رئاسيا. وهذه الغزارة في العمل جديرة بالإشادة.

ولكننا ندرك أن الحاجة ما زالت قائمة إلى تقرير أكثر شمولاً وتحليلاً. ويمكن أن ييسر هذا التقرير فهم سياق المسائل الواقعة ضمن اختصاص مجلس الأمن وديناميتها وطبيعتها بصورة أفضل وأعمق. وقد يكون من المفيد لأعضاء الأمم المتحدة أن يشمل التقرير أيضا حالة تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ولا مجال للشك في ضرورة إصلاح مجلس الأمن بشكل عاجل. وقد كان الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية هو الأداة الرئيسية لتعزيز ذلك الهدف. وتم تحديد صيغ مختلفة لإصلاح مجلس الأمن ومناقشتها. وجرى تداول لا نهاية له بشأن طرائق مناقشة هذا الإصلاح. جرى ذلك كله حتى أنه لا يوجد سوى القليل جدا من المقترحات الجديدة حين يتعلق الأمر بالإصلاح. غير أننا اليوم نقف عند منعطف يمكن أن يكون حرجا.

وقد تحدد الموعد لعقد جلسة عامة غير رسمية للجمعية العامة بحلول شباط/فبراير المقبل، بعد ٤٥ عاما من آخر إصلاح شهدته المجلس في عام ١٩٦٣. وفي تناقض حاد، تنسم أسرة الأمم اليوم بمزيد من التنوع والتعددية. وهذا، فضلا عن قوى العولمة المصاحبة، معناه أن مجلس الأمن اليوم يواجه مشاكل أعقد بكثير من أي وقت مضى، مسائل تمتحن الفهم المشترك لما يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، مسائل تتطلب من مجلس الأمن أن يتكلم بصوت واحد، ومسائل يبلغ من تشابكها وتعدد أوجهها أنها تتطلب حولا ابتكارية إلى جانب الحلول المجربة والمختبرة، بما في ذلك استخدام "قوة الإقناع".

ولا سيما المتعلقة منها بصون السلام والأمن الدوليين، والأسباب الكامنة وراء ردود الفعل المختلفة من جانب المجلس، سواء كانت قرارات أو بيانات رئاسية أو نشرات صحفية أو تقارير، علاوة على المعايير المتبعة والحجج التي استند إليها المجلس في اختيار رد فعله في كل حالة.

وفي الختام، أتق أننا في ظل التوجيه القدير من رئيس الجمعية العامة ونائب الرئيس تانين سوف نتوصل إلى اتفاق بشأن إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، استنادا إلى تعزيز مبدأي العدالة والمساواة في الحقوق والالتزامات، الأمر الذي من شأنه أن يمكن مجلس الأمن من أن يصبح منبرا للديمقراطية والشفافية في تناول قضايا الدول الأعضاء.

السيد ناتاليغواوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):

نرحب بعقد هذه المناقشة المشتركة لهذين الموضوعين الهامين المترابطين.

إن تقرير مجلس الأمن السنوي، الذي عرضه سعادة السفير خورخي أوربيننا، الممثل الدائم لكوستاريكا، بوصفه رئيسا لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، عنصر هام من عناصر عمل المجلس. ونشكر السفير أوربيننا على تقديمه التقرير.

ويثني وفدي أيضا على وفد فييت نام، الذي تولى رئاسة المجلس خلال شهر تموز/يوليه، للمشاورات التي أجراها مع الدول الأعضاء خلال إعداد التقرير، ونرجو أن تظل هذه ممارسة متبعة في المستقبل.

والقصد من هذا التقرير هو الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها بموجب الفقرة ٣ من المادة ٢٤، والفقرة ١ من المادة ١٥ من الميثاق، وهو يشكل جزءا من التزام المجلس بتعزيز الشفافية والمساءلة.

الجسور بشأن ما كان في السابق موضع انقسام. ويجب أن نسعى إلى إيجاد العناصر المشتركة في المقترحات المختلفة المعروضة وأن نتعرف على المجالات التي تتقارب فيها الآراء. وينبغي لنا أن نقدر الأطراف التي أبدت ضبط النفس في الترويج لمصالحها الوطنية، واختارت بدلا من ذلك التأكيد على المصلحة الجماعية في إصلاح مجلس الأمن.

وقد لا يكون الحل المثالي في متناول اليد. ولكن من الضروري أن نسعى إلى أوسع قبول سياسي ممكن. وبدون شعور حقيقي بالملكية والتمثيل من جانب الدول الأعضاء، فإن إصلاح هذه الهيئة المرموقة لن يحقق أهدافه المعلنة.

إن بلدي ملتزم بإصلاح مجلس الأمن. ويود أن يكون جزءا من الحل في عملية الإصلاح، وليس العكس من ذلك. ويجب أن يتم الاتفاق أولا على إصلاح مجلس الأمن وطريقة تشكيل المجلس بعد إصلاحه. أما من هي الدول التي ستعمل بوصفها أعضاء في المجلس، فإن ذلك سيخضع لقرار لاحق، يتم اتخاذه بطريقة ديمقراطية.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فيت نام) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي، بالنيابة عن الوفد الفيتنامي، أن أعرب عن الشكر الجزيل للسفير خورخي أوربيننا، الممثل الدائم لكوستاريكا، ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر على تقديم التقرير عن أنشطة مجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/63/2).

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بشأن بندي جدول الأعمال المتعلقين بتقرير مجلس الأمن ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل المتصلة بذلك.

والواقع أن عبء عمل مجلس الأمن يتزايد عاما بعد عام. وهذا يعني أن السلم والأمن الدوليين ما زالا يواجهان

وفي التصدي لهذه التحديات، فإن إندونيسيا مقتنعة بفعالية الاستجابة الديمقراطية. وعلى الصعيد الوطني، مكنت تلك الاستجابة بلدي من التعامل بشكل أفضل مع التحديات الكثيرة التي تواجهها كأمة. وعلى الصعيد العالمي، تمثل الاستجابة الديمقراطية في شكل مجلس الأمن بعد إصلاحه إمكانية تحقيق مجلس قادر على التصرف الحقيقي بالنيابة عن أمم متحدة تتمتع بالشرعية والفعالية.

ولا يمكن لبلد أن يعمل بمفرده، ويتضح بشكل متزايد أن أقوى البلدان تجد أن الحلول الشاملة تتطلب، حتى منها، أن تعمل بتعاون وثيق مع الدول الأخرى. وبالتالي، هناك حاجة إلى تغيير جوهري في تشكيل المجلس. وهذا يستتبع زيادة أعضاء المجلس، إما في الدائمين وغير الدائمين معا، أو حصر الزيادة في الأعضاء غير الدائمين.

وأهم ما في الأمر ضرورة أن يصبح المجلس أكثر تمثيلا للعالم المعاصر، ومناطقه الجغرافية والتنوع الغني للبلدان التي يمثلها.

إن الحجج التي تساق لصالح إصلاح مجلس الأمن مقنعة بقوة. وتتفق جميعا في هذه القاعة على أهمية إصلاح مجلس الأمن. وقائمة المقترحات طويلة ومتنوعة، ولكل منها مؤيدون أشداء يدفعون من أجل قبولها، حتى لو هدد ذلك بانفراط عقد وحدة الأمم المتحدة، وليس أقلها تلك المقترحات التي يبدو أنها تتفق مع طموحات المدافعين عنها في عضوية المجلس.

وتعتقد إندونيسيا أنه لتحقيق نتائج ملموسة، يجب أن نسعى إلى تأكيد المصالح الجماعية للدول الأعضاء، بدلا من الانحراط في مساع تستمر بلا نهاية ويلغي بعضها البعض الآخر سعيا إلى تحقيق مصالح وطنية فردية. وبعد سنوات من المناقشات في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية، لعل الوقت قد حان لتسليط الضوء على التوافق في الآراء، وبناء

وفي هذا الصدد، ترحب فييت نام بالمناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن في ٢٧ آب/أغسطس لدراسة تحسين أساليب عمل المجلس، بالإضافة إلى استعراض الجهود الرامية إلى تكثيف مشاورات المجلس مع مجموع الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن عمله، بما في ذلك صياغة تقاريره إلى الجمعية العامة.

إننا على اقتناع تام بأنه يتعين القيام بالمزيد من العمل لكي يخضع المجلس إلى مساءلة أقوى بشأن أعماله، كما يتوقع سائر الأعضاء في الأمم المتحدة. وكون إصلاح مجلس الأمن هو الجزء الأساسي من تجديد منظومة الأمم المتحدة، فلا بد من تسريع ذلك الإصلاح، سواء فيما يتعلق بالتمثيل أو أساليب العمل.

ونود أن نكرر التأكيد على موقفنا بأن مجلس الأمن المعاصر يجب أن يكون أكثر تمثيلاً وديمقراطية مع توسيع كلا فئتي عضويته الدائمة وغير الدائمة. وفي الوقت ذاته يجب التركيز أكثر على تحسين جدول أعمال المجلس، وأساليب عمله وعملية اتخاذ قراراته. ونود التشديد على رأي حركة عدم الانحياز بأن الشفافية والانفتاح والاتساق تمثل عناصر أساسية ينبغي للمجلس احترامها.

وتحقيقاً لهذه الغاية، نؤيد إتاحة مزيد من الفرص لأعضاء الأمم المتحدة للتعبير عن آرائهم وتقديم اقتراحاتهم بشأن المسائل التي ينظر فيها المجلس. وتواتر المشاورات مع الأطراف المعنية سيساعد كثيراً على تأمين أكبر دعم ممكن للمجلس.

ولكن الشفافية يجب ألا تمارس على حساب تداخل عمل المجلس مع أعمال الهيئات الأخرى، مثل الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات الأخرى. فمن شأن ذلك أن يضعف الجهود اللازمة عند التنسيق. ولتحسين

تحديات، مما يلقي على المجلس الكثير من المهام لدى اضطراره بمسؤولياته. وقد تحول المجلس من هيئة كانت سابقاً تجتمع بضع مرات في الشهر إلى هيئة تعقد المئات من الاجتماعات سنوياً.

وخلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٨، عقد المجلس ٢١٩ جلسة رسمية و ١٧٧ جلسة مشاورات بكامل هيئته. وفي الميدان، بالإضافة إلى ١٧ بعثة عاملة بولاية من مجلس الأمن، فإن نشر عمليات أخرى لحفظ السلام، وخاصة في أفريقيا، آخذة في الازدياد من أجل تعزيز الجهود المحلية لبناء السلام.

وبينما يستمر العنف الدامي في العراق وأفغانستان والأراضي الفلسطينية المحتلة ومناطق أخرى، ناهيك عن اندلاع العنف في أماكن جديدة كالبلقان والقفقاس، فإن جهود صنع السلام بقيادة الأمم المتحدة، بما في ذلك الدبلوماسية الوقائية، ومنع نشوب الصراع، قد حققت إلى حد ما بعض النتائج الملموسة، مما ساعد على تعزيز السلام والاستقرار في بلدان كثيرة في سائر مناطق العالم.

إزاء هذه الخلفية، نحيط علماً بجهود مجلس الأمن والأمانة العامة لأداء مهامهما، لا سيما في تيسير تنفيذ التدابير الواردة في مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/507)، المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وبوصفنا دعاء للإصلاحات التي من شأنها زيادة كفاءة وفعالية وشفافية وتفاعل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، فقد استبشرنا خيراً بالتطورات الإيجابية الأخيرة نحو هذه الغاية، وخاصة فيما يتعلق بتصاعد الاتجاه نحو الشفافية، التي تمثلت بعدد غير مسبوق من الجلسات المفتوحة التي يعقدها المجلس، وبزيادة المشاركة النشطة للدول غير الأعضاء في عمله أكثر من أي وقت مضى.

الأمس، ولبلي بفعالية احتياجات القرن الحادي والعشرين. ولتحقيق هذا الهدف، من الجوهرى لتلك البلدان التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ قرارات المجلس من أجل السلم والأمن الدوليين أن تتبوا مقاعد دائمة في المجلس. وأود أن أشدد على أن إصلاح مجلس الأمن لا بد من أن يتحقق من خلال توسيع كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة. فلن يصبح المجلس أكثر تمثيلا وفعالية ومصداقية إلا من خلال هذا الإصلاح.

لقد تجلّت الرغبة الحقيقية للدول الأعضاء في تحقيق إصلاح فعلي في مجلس الأمن باعتماد الجمعية العامة بالإجماع المقرر ٥٥٧/٦٢ في ١٥ أيلول/سبتمبر. وأرحب بهذا المقرر الهام والتاريخي لنقل عملية الإصلاح من مرحلة المشاورات، التي استمرت ١٥ عاما في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، إلى مرحلة المفاوضات الحكومية الدولية في الجلسة العامة غير الرسمية للجمعية العامة. لقد حدد المقرر بوضوح سير العمل بشأن كيفية المفاوضات التي سيتم الشروع فيها وتنظيمها. وعملا بهذا المقرر، يتعين علينا أن نتقل بسرعة إلى المفاوضات الحكومية الدولية. وستعمل اليابان بشكل فعال وبناء لتحقيق إصلاح جدّي في أقرب وقت ممكن. وسيحصل هذا الإصلاح على أوسع قبول سياسي ممكن.

وينبغي تحسين عمل مجلس الأمن بتعزيز شفافيته ومساءلته.

تتسم نوعية تقرير مجلس الأمن هذه السنة بأهمية حيوية. لقد كان عمله خلال الفترة المشمولة بالتقرير منصبا على المسائل الأفريقية. وتوفر لنا مقدمة التقرير عرضا شاملا لعمل المجلس. ويتضمن التقرير وصفا لاجتماعات المجلس مع الرسالة الرئيسية لكل إحاطة إعلامية وردود الدول الأعضاء فيه. ونقدّر، بهذا المزيد من المعلومات المفصلة في المقدمة،

كفاءته، بالإضافة إلى السعي لاتخاذ تدابير لتبسيط عمله، على المجلس أن يتجنب الانخراط في مسائل لا تقع ضمن ولايته حسبما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، ويتعين عليه تكريس المزيد من الجهد لتيسير الحوار والوساطة، وليس سوء استخدام الجزاءات بتطبيق الفصل السابع من الميثاق.

لقد حان الوقت للدول الأعضاء لتشريع في مفاوضات حقيقية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ودعما للمقرر ٥٥٧/٦٢ الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٥ أيلول/سبتمبر، يرحب وفدي بعزم رئيس الجمعية العامة على المضي قدما بعملية إصلاح مجلس الأمن في الدورة الحالية. ونحن مقتنعون بأنه في ظل القيادة الحكيمة للرئيس، ستجني الأمم المتحدة نتائج مثمرة على هذا المسار المقبل. ونود كذلك أن نعرب عن تأييدنا لسعادة السيد زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، بصفته رئيس المفاوضات الحكومية الدولية. ونتطلع إلى العمل مع كئيب مع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين في هذه العملية.

وأخيرا، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن عميق امتناننا للتأييد الذي لمسنه من الدول الأعضاء في القيام بواجباتنا بصفقتنا رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه، ولا سيما في صياغة التقرير الحالي للمجلس.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود،

في البداية، أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد الجلسة العامة اليوم لمناقشة تقرير مجلس الأمن وإصلاح مجلس الأمن. وأود أن أعرب أيضا عن تقديري للسفير حورخي أورينا، ممثل كوستاريكا، لعرضه التقرير بصفته رئيسا للمجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

أود أن أبدأ بإصلاح مجلس الأمن. لكي نعزز عمل المجلس وفعاليتها ومصداقيته، يتعين علينا أن نقوم بصورة عاجلة بإصلاح تشكيلته ليعكس عالم اليوم، وليس عالم

ما برح تحسين أساليب عمل المجلس يمثل شاغلا رئيسيا للمجلس والجمعية العامة على السواء. وقد ساعد اعتماد الرئيس للمذكرة الواردة في الوثيقة S/2008/507، التي ساهم وفدي في إعدادها، في جعل أعضاء المجلس يدركون المسؤولية التي تنطوي عليها تلك العضوية. ولقد شاهدنا بعض التحسن في هذا المجال. فلقد تم توضيح أنماط صيغ الاجتماعات وزاد عدد الاجتماعات المفتوحة بصورة كبيرة، خاصة تلك التي تشارك فيها البلدان المعنية مباشرة. وأسهمت جهود أخرى أيضا في زيادة وصول الدول غير الأعضاء إلى المعلومات في الوقت المناسب.

لقد أصبحت تقارير الأمين العام أكثر إيجازاً ولاحظنا جهودا تبين بوضوح الملاحظات والتوصيات والاستراتيجيات الطويلة الأجل، كلما كان ذلك مناسبا. ومن أجل المناقشة الموضوعية في مجلس الأمن، يمثل توزيع التقرير في حينه أمرا بالغ الأهمية.

وبينما نرحب بهذه التحسينات، فإن بعض التوصيات الواردة في المذكرة لم يجر بعد تنفيذها بصورة كافية. وتعرض المناقشة المفتوحة في المجلس، في ٢٨ آب/أغسطس، الانجازات والإخفاقات خلال السنوات. ونأمل أن يقوم المجلس بمتابعة الجهود لتحقيق المزيد من التحسن في أساليب عمله.

وفي الختام، فإن اليابان، التي ستصبح عما قريب عضوا في المجلس، ستبذل كل جهد لتعزيز المساءلة والشفافية في المجلس، وأيضا للمضي قدما في عملية إصلاح مجلس الأمن.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود، بالنيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية، أن أشكر رئيس الجمعية العامة لمساعدته الجمعية على المشاركة في حوار بناء بشأن هذه المسألة الهامة. وأود أن

الجهد المبذول لعرض منصف لعمل المجلس ولإيجاد توازن بين التقييم والمعلومات. والتقرير أيضا صريح إزاء ما لم يتمكن المجلس من تحقيقه. ومن الأهمية بمكان أن يتناول بصورة فعالة الأخطار والتهديدات الناشئة للسلم والأمن الدوليين وأن يتكلم بصوت واحد في هذه الحالات.

لقد كان التفاعل بين المجلس ولجنة بناء السلام أحد التطورات الجديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعندما بدأت اللجنة عملها الموضوعي، تطورت علاقتها بالمجلس وأرسيت ممارسات، مثل الاتصالات المنتظمة بين رئيس المجلس ورئيس لجنة بناء السلام، ومشاركة رؤساء التشكيلات القطرية المحددة في اجتماعات المجلس ذات الصلة. وترحب اليابان بزيادة تطوير هذه الممارسات وهذه العلاقة مع لجنة بناء السلام إلى تعاون أكثر تحديدا وموضوعية لدعم عمل المجلس.

وثمة جهد آخر جدير بالذكر تمثل في تنظيم الاجتماع غير الرسمي لصياغة تقرير المجلس قبل الانتهاء من التقرير. ومن المفيد بصورة خاصة أن تفكر الدول الأعضاء في القضايا التي تهمها في عملية إعداد تقرير مجلس الأمن. وأفهم أن هذه هي المرة الأولى التي جرى فيها هذا النوع من التشاور مع عضوية الأمم المتحدة الأوسع في العقد الماضي. ونحن في غاية الامتنان لسفير فييت نام، السيد منه، الذي تناول بنشاط المخاوف التي أعربت عنها الدول الأعضاء في وقت سابق في المناقشة السنوية في الجمعية العامة. وإحراز المزيد من التقدم، أود أن أقترح أن يسهب قليلا الجزء المتعلق بالنظرة العامة من التقرير عن الاتجاهات المتغيرة والأحداث الهامة في عمل المجلس، وأية تحسينات في أساليب العمل والمناقشات بشأن المسائل التنفيذية والاستراتيجية الشاملة في المجلس.

وبرغم أن الميثاق واضح في شأن أغلبية الثلثين المطلوبة لتعديل الميثاق، ما زلنا نرى أن من الحكمة سياسيا ومن المهم تحقيق أوسع نطاق ممكن من التأييد لتوسيع عضوية المجلس، لضمان ألا تنفّر النتيجة قسما كبيرا من الأعضاء وأن يمثل ذلك تحسينا للوضع الراهن. ولهذا السبب، يسرنا أن يشمل المقرر ٥٥٧/٦٢ الهدف السياسي المتمثل في حل يمكن أن يحظى بأوسع نطاق ممكن من القبول السياسي لدى الدول الأعضاء. وسوف ييسر الحصول على أوسع نطاق ممكن من القبول السياسي بدرجة كبيرة عملية التصديق من جانب الدول الأعضاء، بما فيها جميع الأعضاء الدائمين في المجلس.

ولدى الولايات المتحدة اعتقاد راسخ بأن أي إصلاح لمجلس الأمن يجب أن يُضطلع به على نحو متسق مع أحكام الميثاق وفي إطار جهد شامل لتعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما فيها مجالات من الواضح أنها بحاجة أكبر إلى الإصلاح من مجلس الأمن. ويجب أن تشمل الصفقة الشاملة إصلاحات في مجالات أخرى، كتمويل الجمعية العامة واتخاذها للقرارات. ولم نشهد بعد تحركا كبيرا بشأن هذه المسائل، ونحث على البدء في عملية موازية معجلة يمكن أن تصاحب جهودنا المتعلقة بمجلس الأمن.

وتتطلع إلى سماع آراء بقية الدول الأعضاء، ونرجو أن تتمكن جميعا من العمل معا بروح من التضافر والزمانة من أجل التحرك قدما صوب تحقيق هدفنا المشترك وهو إصلاح الأمم المتحدة.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):
تعرب باكستان عن ترحيبها بممارسة عقد هذه المناقشة المشتركة لبندين مترابطين وهامين من بنود جدول أعمال الجمعية العامة. وأود في البداية يا سيدي أن أهنئ من خلالكم الرئيس ديسكوتو بروكمان على توليه الرئاسة وأن

أشكر أيضا رئيس مجلس الأمن، السفير خورخي أوربيننا، ممثل كوستاريكا، على ملاحظاته بصفته الرئيس، التي أعرب عنها عند تقديم التقرير السنوي لمجلس الأمن. فهذا التقرير، الذي صاغه وفد فييت نام القدير الذي نعرب له عن امتناننا، يوفر للدول الأعضاء استعراضا شفافا وشاملا لما يقوم به المجلس من عمل مكثّف.

وتتطلع إلى استمرار المناقشات التي يدعو إليها المقرر ٥٥٧/٦٢ في نطاق الفريق العامل المفتوح العضوية من الآن وحتى نهاية كانون الثاني/يناير، لكي يتسنى لجميع الدول الأعضاء أن تمهد الطريق لبدء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن في موعد لا يتجاوز ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

والولايات المتحدة مستعدة لقبول توسيع متواضع في عضوية مجلس الأمن. فلن يحتفظ المجلس بقدرة الرد على التهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين بشكل سريع وفعال وذو مصداقية ما لم تكن الزيادة في عضويته صغيرة نسبيا. ولا غنى عن تلك القدرة لوفاء المجلس بمسؤوليته الرئيسية بموجب الميثاق عن صون السلام والأمن الدوليين، ويجب أن نضعها نصب أعيننا في مناقشاتنا لأي زيادة في عدد أعضاء المجلس.

وترى الولايات المتحدة أنه لكي تكون الدول المرشحة مؤهلة لعضوية مجلس الأمن لا بد أن تبرهن على قدرتها على التصرف كجهات صاحبة مصلحة متممة بالمسؤولية في التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن على الصعيد العالمي وليس فقط المحلي أو الإقليمي. ولا بد أن تلتزم التزاما قويا مستمرا بالديمقراطية وحقوق الإنسان وعدم الانتشار وأن تقدم إسهامات معتبرة لحفظ السلام أو التمويل للأمم المتحدة. وكما أشرنا في الماضي، نرى أن اليابان مؤهلة للعضوية الدائمة على هذه الأسس، ونحن على استعداد للنظر في دول أخرى كذلك.

العالم، وتسهم باكستان إسهاما ملموسا في تلك الجهود بغرض صون السلام والأمن الدوليين. ويلزم أن يفعل المجلس المزيد لمنع الصراع في المقام الأول. ويلزم أن يبتكر وأن ينفذ استراتيجيات شاملة وأن يعمل بشكل أوثق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها، على وجه التحديد، هذه الجمعية ولجنة بناء السلام.

غير أن سجل المجلس الضعيف في معالجة الصراعات بين الدول هو موضع النقد الموجه إليه في معظمه وهو السبب في فقدانه لمصداقيته. فالمجلس لا يتعامل مباشرة مع بعض الصراعات والأخطار الرئيسية التي تتهدد السلام والأمن والوثام الدولي. ولا تزال بعض القضايا الكبرى بدون حل نظرا لعدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن، مثل قضايا فلسطين وجامو وكشمير. وفي صراعات الشرق الأوسط، أصبح دور المجلس مهماشا يتعرض للتجاهل وينظر إليه على أنه غير فعال ومنحاز بصفة رئيسية. وإذا أراد المجلس أن يؤدي وظيفته، فلن يكون لديه الوقت لمجرد التفكير في التعدي على ولايات أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ومسؤولياتها.

والنهوض بأساليب عمل المجلس وزيادة الشفافية والديمقراطية في صناعته للقرار مطلبان مشروعان قديمان لجميع أعضاء الأمم المتحدة. فأحكام الميثاق لا يجري تنفيذها، وعلى سبيل المثال الأحكام الواردة في المواد ١١ و ١٥ و ٢٤ و ٣١ و ٣٢ والمادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت.

ويتوقف تحديد جدول أعمال المجلس إلى حد كبير على مواقف الأعضاء الدائمين والقوى الكبرى وأولوياتها. وثمة تقاعس وتأخير من جانب المجلس، حتى في مواجهة أشد أعمال العدوان وانتهاكات السلام وضوحا. ومن الجهة الأخرى، توجد أحيانا أعمال استباقية، وحتى تدخل، في

أشكره على كل ما بذله من جهود لعرض هذه المسألة على أعضاء الجمعية. وأود أيضا أن أشكر السفير أورينا، ممثل كوستاريكا، على تقديمه تقرير المجلس السنوي، والسفير لو لونغ منه، ممثل فييت نام، على استشارته عموم الأعضاء في تموز/يوليه بشأن مشروع التقرير. ونعرب عن تقديرنا كذلك لبلجيكا وبلدان مجموعة الدول الصغيرة الخمس، لقيامها بمبادرة عقد مناقشة مفتوحة عن أساليب العمل في مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس.

ومع المسؤولية تأتي المساءلة. وهذه المناقشة هي أولا وقبل كل شيء إعادة لتأكيد قابلية مجلس الأمن للمساءلة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. والغرض من هذه المساءلة هو إجراء تقييم موضوعي لأداء المجلس في اضطلاع مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وهي مسؤولية أضفتها عليه الدول الأعضاء الجالسة هنا والتي باسمها يتصرف المجلس.

وليس تقديم التقارير إلى الجمعية العامة للنظر فيها مطلوبا من مجلس الأمن وحده، بل من أجهزة الأمم المتحدة الأخرى أيضا. وليست أحكام الميثاق المعنية سوى أدوات للمساءلة. ولكنها يجب ألا تقتصر على ظاهرة تحدث مرة واحدة في السنة. وفي حالة مجلس الأمن، توخى الميثاق أيضا منه تقديم تقارير خاصة إلى الجمعية العامة، ولم نحظ بالطبع بشرف تلقي هذه التقارير.

ونظرا لأن مجلس الأمن في حالة انعقاد دائم، فإن ممارسة المساءلة في رأينا أيضا مستمرة. وهذا هو الواقع الذي يلزم أن يقبله المجلس. أما أن يسير العمل كالمعتاد فهذا سيظل ينال من مصداقية المجلس ومشروعته. وذلك أيضا جوهر عملية إصلاح المجلس.

وبالرغم من أوجه القصور في المجلس، فإنه يؤدي عملا هاما في تعزيز السلام والاستقرار في مناطق مختلفة من

وبالفعل، يمكن الاستنتاج أن ما تطمح إليه هذه المجموعة هو في الواقع إعاقة أي إصلاح جوهري للمجلس.

ولكن الآخرين مضوا قدما وعملوا على تطوير مواقفهم. وكما نعلم جميعا، فإن زيادة مقاعد الأعضاء غير الدائمين هو الخيار الذي تؤيده كل الدول الأعضاء وكل المجموعات. وكما لاحظت فرقة العمل فإن ذلك الإصلاح من العناصر القليلة التي يوجد اتفاق بشأنها، ومقاعد الأعضاء الدائمين توفر أقصى وأعدل الفرص لتمثيل جميع الدول الأعضاء في المجلس. وأظهرت دول أعضاء كثيرة أيضا اهتماما ومرونة إزاء استكشاف أفكار جديدة، بما في ذلك خيارات وسط تتعلق بإعادة الانتخاب وفترات عضوية أطول من فترة السنتين الاعتيادية.

ولكن النهج الذي يعكس فعلا الحقائق الجديدة وينطوي على إمكانيات قوية في سياق إصلاح مجلس الأمن هو التمثيل الإقليمي. فعلى سبيل المثال، تدعو الدول العربية إلى وجود تمثيل عربي دائم في أي تشكيل موسع للمجلس في المستقبل. وطالبت منظمة المؤتمر الإسلامي بوجوب تأمين تمثيل كاف لدولها الأعضاء في أي إصلاح للمجلس.

ثم هناك الموقف الأفريقي من التمثيل الإقليمي. وفي حين أن مجموعة الأربعة بلدان هي التي انتخبت نفسها، فإنني أهنئ الاتحاد الأفريقي على تصرفه المتسم بالمسؤولية بشأن انتخاب ممثلي أفريقيا في المجلس. ويقول أعضاء مجموعة الأربعة أنهم يؤيدون الموقف الأفريقي، ولكن، لماذا هم، إذن، غير مستعدين لقبول الشيء نفسه لمناطقهم؟ وعليه، فإن أعضاء مجموعة الأربعة يطلبون مقاعد عضوية دائمة لمناطق ولكن ليس للمناطق. وببساطة، هم يريدون مقاعد باسم المناطق، ولكن بعد ذلك يريدون شغل تلك المقاعد أنفسهم.

لا عجب في أنه بينما نجد أفريقيا موحدة في موقفها، نجد أن نهج مجموعة الأربعة قد خلق شروخا وانقسامات

الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة. ويبقى المجلس ناديا مغلقا، يسيطر عليه ويوجهه القلائل.

إن أغلبية المشاكل التي نسعى إلى معالجتها من خلال الإصلاح تتعلق بالأعضاء الدائمين. وسؤالي إلى الوفود اليوم هو: ألن تؤدي زيادة عدد الأعضاء الدائمين الفرادى إلى جعل المجلس غير فعال لأنه سيقضي الأمر التوفيق بين مصالح عدد أكبر من الأعضاء الدائمين؟ وأتساءل: عما إذا كنا سنعالج هذه المشاكل من خلال زيادة عدد القلة القليلة أم من خلال تعزيز التمثيل الديمقراطي ودور وتأثير مجمل الأعضاء في المجلس؟ ووفقا للمنطق، فإن النهج الأخير هو النهج السليم والوحيد القابل للتطبيق. وينبغي لأغلبية الأعضاء تأييد هذا النهج، حتى ولو أن البعض أقنعوا بما يغير ذلك وطلب إليهم عرض قضيتهم باسم إصلاح المجلس. إننا نعتقد أن آراء مجموعتين بعينهما مناوئة ومعارضة للإصلاح الحقيقي الذي تتوخاه الدول الأعضاء.

والمجموعة الأولى هي مجموعة الأعضاء الدائمين في المجلس الذين لا يريدون إصلاحا حقيقيا ويؤمنون بالوضع الراهن. وهم بشكل خاص لا يريدون إصلاح استخدام حق النقض، الذي استخدموه من أجل مصالحهم على مدار ستة عقود.

والمجموعة الثانية تتألف من مجموعة من البلدان هدفها من الإصلاح خدمة مصالحها الذاتية، وهي على حق في ذلك ما دام الأمر يتعلق بها. وهي تتطلع إلى نيل مراكز خاصة وامتيازات فردية، تريد في الواقع أن تصبح أعضاء دائمين بأي ثمن. ومن المثير للاهتمام أنها في طليعة منتقدي الأعضاء الدائمين وتدعي أنهم يتحدون سلطتها ونفوذها. ولكن من المفارقات أنها تتوق إلى الانضمام إلى نفس النادي. ومن الواضح أن الحلول الوسط والصفقات المتصلة بهذه اللعبة الكبرى لن تحقق أي شيء سوى إصلاح مجلس الأمن.

ستجري لاحقاً. إننا نتطلع إلى المشاركة مع جميع الدول الأعضاء لكي نكمل بنجاح هذه المرحلة الهامة خلال الأسابيع القادمة. وإذ شاركتُ في الاجتماعات القليلة السابقة التي عقدها رئيس الجمعية العامة السابق، أود أن أقول لممثل المملكة المتحدة اليوم أن جميع أعضاء مجموعة الاتحاد من أجل التوافق في الآراء، الذين ظلوا يعملون من أجل التوافق في الآراء في الجمعية العامة، يعون جيداً أننا قررنا المضي بعملية التوصل إلى التوافق في الآراء لا لسبب سوى أنها ستكون لمصلحة مجموع الأعضاء، ولأنه سيكون مفيداً لتنظيم العمل أن نبدأ أولاً بالسعي إلى وضع الطرائق التي من المحتمل أن تؤدي إلى نتائج إيجابية عند مناقشة العلاقات الحكومية الدولية.

وحالما تبدأ المفاوضات في شباط/فبراير، سنشارك بشكل بناء وسنقدم مقترحات موضوعية بشأن كل جوانب الإصلاح، بما في ذلك أساليب العمل وزيادة عدد الأعضاء. وستكون مقترحاتنا متسقة مع الأهداف الرامية إلى جعل المجلس أكثر ديمقراطية وأعدل تمثيلاً، وشفافاً وفعالاً، وأكثر مساءلة. كما أن مقترحاتنا ستنسجم مع مبادئ تساوي الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل. وهذا هو الأمر الأساسي. وستكون معبرة عن التنوع والتعددية للمجتمع الدولي المعاصر. إننا نسعى إلى إصلاح شامل لا إلى لمسة سحرية، كما يريد البعض.

وسنعمل خلال المفاوضات من أجل نموذج يستجيب للزيادة الكبيرة في عدد البلدان النامية الأعضاء في الأمم المتحدة منذ التوسيع الأخير لتشكيل المجلس في الستينيات. يتضمن النموذج الذي ندعمه بعض السمات الهامة التالية.

أولاً، ينص النموذج على تخصيص المقاعد بشكل يستجيب بالتحديد للمصالح المشروعة لأغلبية البلدان

في آسيا، ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن ناحية أخرى، مجموعة دول أوروبا الشرقية، التي لا يوجد فيها حتى الآن من يطمح إلى العضوية الدائمة، تجدد نفسها في وضع مريح يتمثل في المطالبة بمقعد غير دائم إضافي، وهو ما سيكون متاحاً لجميع بلدان المنطقة. وأود أن أهنئ تلك المجموعة أيضاً على اختيارها لذلك النهج المميز.

لقد أعربنا في مناسبات سابقة عن تفهمنا للموقف الأفريقي القائم على مبدأ، بما في ذلك العرب والأوروبيون الشرقيون. ونعتقد أن هذا النموذج من التمثيل الإقليمي، إذا ما طُبق على بقية المناطق، من شأنه أن يلقى دعماً مقابلاً من جانب تلك المناطق، وبالتالي، سيشتجع على حل وسط قابل للتطبيق بالنسبة للجميع.

والتحدي هو كيف يمكن التوفيق بين مختلف المواقف. وقد آمنا دائماً أن أي حل يتم التوصل إليه عن طريق المفاوضات هو الحل الوحيد الذي يحصل على أوسع توافق ممكن في الآراء ضروري لتحقيق إصلاح فعلي في مجلس الأمن. وسيحتاج ذلك النهج مع مصالح ومواقف جميع الدول الأعضاء والمجموعات، وسيؤدي إلى جعل الأمم المتحدة أقوى وأكثر فعالية.

ولهذا السبب، نصر على نهج الخطوة تلو الخطوة وفقاً للمقرر ٦٢/٥٥٧، الذي اتخذ في أيلول/سبتمبر الماضي. ولكي نضمن تحقيق النجاح، علينا أن نضع المعايير والقواعد الأساسية لمفاوضات حكومية دولية شفافة ومنفتحة وفعالة. وهذا أمر لا مناص منه وواجب. وسمحوا لي أن أؤكد أن هذا ما دعا مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء وآخرين إلى الاقتراح بأن يقوم الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وفقاً للمقرر ٦٢/٥٥٧، بمواصلة عمله لتناول الإطار والطرائق من أجل التحضير والتيسير للمفاوضات الحكومية الدولية التي

الصغيرة والمتوسطة الحجم للعمل كأعضاء في المجلس. ثانياً، يعطي أولوية للمصالح الإقليمية على المصالح الفردية. ثالثاً، يتجاوب مع مواقف جميع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية والمجموعات الأخرى، بما في ذلك بشكل خاص أفريقيا وأوروبا الشرقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي/الدول العربية. رابعاً، يسعى النموذج إلى بناء توافق في الآراء داخل المناطق وفيما بين المناطق لبلوغ مجلس أمن أكثر قوة وفعالية. خامساً، لن يكون في النموذج أي مكان لمفاهيم عفا عليها الزمن، كالديمومة والميزات الفردية والمراكز الخاصة، بل على العكس، سوف يعزز المساءلة ويعطي أولوية للمبادئ بدلاً من القوة.

ويمثل هذا النهج الطريق الوحيد إلى استعادة مجلس الأمن، للسلطة والمصداقية والشرعية. وهي أهداف علينا جميعاً أن نرقى إلى مستواها في عملية إصلاح مجلس الأمن. وهو النهج الذي سيحمي مستقبل أسرة الدول الأعضاء كافة ويحتضنه ويقدم صورة له، ليس من خلال التلاعب بالألفاظ في عالم الدبلوماسية وأرض الأحلام، بل من خلال إدراك أين يكمن المستقبل.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.